مصر المعاصرة

مجلة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

ابريل سنة ١٩٥٦

السنة السابعة والاربعون

العدد ٢٨٤

القاهرة

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

تأسست الجمعية سنة ١٩٠٩ لتنمية الاهتمام بالدراسات والابحاث العلمية فى شئون الاقتصاد والاحصاء والتشريع.. تحقيقا لهذا الغرض تصدر الجمعية مجلة « مصر المعاصرة » أربع مرات فى العام مليئة بشتى المقالات فى تلك الشئون ، كما تنظم اجتماعات عامة تعالج فيهـا مختلف المشاكل الاقتصادية والاحصائية والتشريعية ذات الاهمية البارزة من الناحيتين النظرية والتطبيقية وتيسر سبل الاطلاع على أحدث المؤلفات المصرية والعالمية فى مكتبتها الحافلة بأهم تلك المؤلفات .

مجلس الادارة

حضرات :

الرئيس : الدكتور عبد الحميد بدوى (نائب رئيس محكمة العدل الدولية)

نائب الرئيس : **الدكتور كامل مرسى** (مدير جامعة القاهرة)

السكرتير العام : **الدكتور حلمى بهجت بدوى** (وزير سابق وعضو مجلس ادارة شركة قنال السويس العالمية)

أمين الصندوق : **عبد الحكيم الرفاعى** (نائب محافظ البنك الاهلى المصرى)

الاعضـــــاء :

حضرات :

ابراهيم بيومى مدكور	(وزير سابق)
احمد عبود	(رئيس مجلس ادارة شركة السكر والتكرير المصرية)
احمد كامل	(وزير سابق)
م. جاكيه	(محام استشارى)
الكونت ج. ب. دى جرايى	(مدير عام شركة قنال السويس العالمية)
جورج بوردو	(مدير معهد الدراسات العليا الفرنسية بالقطر المصرى)
حافظ عفيفى	(وزير سابق)
حسن مختار رسمى	(وكيل وزارة المالية سابقا)
حسين فهمى	(رئيس مجلس الانتاج القومى)
زكى عبد المتعال	(وزير سابق)
سنى اللقانى	(وكيل ديوان المحاسبة سابقا)
سيزوستريس سيداروس	(وزير مفوض سابق)
صادق حنين	(رئيس مجلس ادارة شركة المياه سابقا)
عبد الرزاق احمد السنهورى	(رئيس مجلس الدولة سابقا)
على الشمسى	(وزير سابق)
الدكتور على الجريتلى	(وزير سابق)
محمد امين فكرى	(محافظ البنك الاهلى المصرى سابقا)
م. فانسينو	(رئيس مجلس ادارة البنك العقارى المصرى)
محمد زهير جرانة	(محام ووزير سابق)
محمود شكرى	(وزير سابق)
محمود محمد الدرويش	(وكيل وزارة المالية سابقا)
السكرتير : **ا. ج. ليفى**	(مدير مصلحة الاحصاء سابقا)

المراجعان : اسكندر ا. دوس وبول ديمانجيه

مصر المعاصرة

(السنة السابعة والاربعون ـ العدد ٢٨٤ ـ أبريل ١٩٥٦)

الثمن ٤٠ قرشا

مطابع
شركة الاعلانات الشرقية
القاهرة ١٩٥٦

أعضـــاء الجمعيـــة

أعضاء الجمعية فئتان : أعضاء مشتركون يدفعون رسم اشتراك قدره مائة وخمسون قرشا صاغا سنويا ، وأعضاء مؤيدون يؤدون اشـــتراكا قدره عشرة جنيهات على الاقل ٠

ويقدم طلب العضوية مصحوبا بتزكية واحدة على الاقل من أحد أعضـــاء الجمعية ، ومتى وافق عليه مجلس الادارة ، يكسب الطالب صفة العضوية ومزاياها بما فى ذلك تلقى مجلة مصر المعاصرة دون مقابل ٠

وعدد أعضاء الجمعية فى الوقت الحاضر يناهز ستمائة عضو ٠

الاشـــتراك فى المجلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجلة مائة وخمسون قرشا صـــاغا فى مصر والسودان ، وأربعة وثلاثون شلنا للبلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى٠

ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عددا من المجلة ولا يطالب به ، قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه ٠

ثمن العدد لغير الاعضاء والمشتركين أربعون قرشا صاغا فى مصر والسودان، وثمانية شلنات فى البلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى ٠

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها « مصر المعاصرة » ٠

ولا يباح نقل أو ترجمة أية مقالة منشورة فى هذه المجلة بغير اذن سابق من الجمعية ٠

وكل مقال يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية ٠

المرجو ارسال طلبات الانضمام والاشتراكات والاســتعلامات الى سكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ ٠

مقر الجمعية ـ ١٦ شارع نهضة مصر بالقاهرة ـ ت ٥٢٧٩٧

الفهـــرس

باللغة العربيـــــة

رقم الصفحة

الاستاذ جنار ميردال : مشكلة عدم التكافؤ الاقتصادى بين الدول ٥ ـ ٣٥

الدكتور عبدالمنعم الطنامل : الاصلاح الزراعى فى الدول الغير متقدمة ٣٧ ـ ٥٤

الدكتور عمر وهبى ـ النواحى الاقتصادية للانتـاج الحيوانى ... ٥٥ ـ ٥٨

الدكتور السيد جاد الله : مشكلة الرقابة على الاسـعار الزراعية ... ٥٩ ـ ٦٦

تشريعات اقتصادية ومالية ... ...

باللغات الاجنبيـــــة

الاستاذ جنار ميردال : مشكلة عدم التكافؤ الاقتصادى بين الدول ٥ ـ ٨٨

الدكتور عبدالمنعم الطنامل : الاصلاح الزراعى فى الدول الغير متقدمة ٨٩ ـ ١٠٤

الدكتور عمر وهبى ـ النواحى الاقتصادية للانتـاج الحيوانى ... ١٠٥ ـ ١١١

الدكتور السيد جاد الله : مشكلة الرقابة على الاسعار الزراعية ... ١١٣ ـ ١٢٥

عرض الكتب والمجـــلات

المقالات الرئيسية فى المجـلات المصرية والاجنبية ... ... ١٢٧ ـ ١٢٨

الكتب الحـــديثة ... ... ١٣٩ ـ ١٣٨

التنميـــة والتخلف

مســـالة عدم المساواة الاقتصادية فى النطاق القومى والعـــالمى

ترجمة ملخصة لثلاث محاضرات القاها

جنـــــار ميردال

١

البحث عن نظرية للتنمية والتخلف الاقتصادى

١ ـ عدم المساواة الاقتصادية العالمية

ان كثرة المؤلفات عن المشاكل الاقتصادية التى تواجهها البلاد المختلفة انما هو انعكاس لتغير الظروف السياسية العالمية اثر الحرب العالمية الثانية ٠

وهذه المشاكل المعقدة يمكن فحصها من عدة زوايا ٠ وقد اخترت فى هذه المحاضرات زاوية واحدة ، ألا وهى الزيادة المستمرة لعدم المساواة الاقتصادية بين البلاد النامية والمتخلفة ٠ اذ أن عدم المساواة هذه واتجاهها الى التفاقم هى سبب رئيسى للتوتر السياسى الدولى فى عالمنا الراهن، وقلما نظر اليها الباحثون كمشكلة رئيسية ٠

كيف نشأت عدم المساواة هذه ؟ ولماذا استمرت ؟ ولماذا تتجه الى التفاقم ؟

ان بلادا قليلة هى التى تتمتع بتقدم اقتصادى ، وبدخل قومى حقيقى عال نسبيا للفرد الواحد ٠ وهذه البلاد تشمل بلاد أوروبا الشمالية الغربية ـ بما فيها غرب ألمانيا وسويسرا والنمسا ولكنها لا تشمل جنوب أوروبا ٠ كما تشمل كندا واستراليا ونيوزيلندا ، والولايات المتحدة وسكانها لا يتجـــاوزون ١/٦ سكان العالم ، وهى بلاد صناعية ، تزداد تصنيعا ٠

وبجانب هذا ، توجد بلاد كثيرة متخلفة ، الدخل القومى فيهـــا للفرد الواحد لا يمثل الا كسرا من البلاد المتقدمة ٠ وبعضها فى حالة ركود ، بل ان بعضها يتأخر الى الوراء ٠

ونظرا لان البلاد المتخلفة تضم مساحة أوسع من الارض ، ونظرا للنسبة المتزايدة لسكانها ، فانه رغم التقدم الذى أحرزته بعض البلاد الصناعية فـــان مستوى المعيشة للانسان العادى فى العالم غير السوفييتى أقل مما كان عليه فى سنة ١٩١٣ ، بل أقل مما كان عليه فى سنة ١٩٠٠ كما يقول مستر سنجر ٠

٢ ـ عدم صلاحية نظرية التجارة الدولية كتفسير لعدم المساواة الاقتصادية

اذ من الواضح أن البلاد المتخلفة لا تفيد من مزايا النقل والتجارة الحديثة ، وان التجارة الدولية لم تخفف من الضغط القائم مثلا على المناطق المزدحمة بالسكان فى آسيا ، حيث يتوفر العمل بكثرة ٠

لقد فشلت النظريات القائلة بأن التجارة الدولية يمكن أن تحدث تساوى فى عامل الاثمان ، ومن ثم فى الدخول والارباح والمكاسب ٠ أو تدفع بتحركات فى عوامل الانتاج مما يسمح بتكييف النشاط الصناعى تكييفا يجعله يستفيد من الثروات الطبيعية والسكان ٠

وفشل هذه النظريات فى تفسير الواقع ، لا يمكن أن يكون منشؤه القيود التى فرضت على التجارة الدولية ، اذ أن عدم المساواة الاقتصادية كان موجودا حتى قبل الحرب العالمية الاولى ، وانى لا أشك فيما اذا كان اطلاق حرية التجارة الدولية اليوم يمكن بالضرورة أن يؤدى الى تقليل فى الفروق الاقتصادية ٠

ولست أعنى بهذا ان نظرية التجارة الدولية خاطئة ، وانما أعنى ان الافتراضات التى قامت عليها لا تنطبق على الواقع ٠ فنظرية التجارة الدولية ، بل والنظريات الاقتصادية بشكل عام لم توضع بحيث تتفق مع واقع التخلف والتنمية الاقتصادية ٠

فهذه النظريات لم تركز انتباهها على المشاكل المتعلقة بالاساليب المختلفة للانتاج التى تتفق والفروق الكبيرة فى الندرة النسبية لعوامل الانتاج والفروق الكبيرة فى المستويات المختلفة للمعيشة ٠

٣ ـ الافتراضات غير الواقعية

فنظرية التجارة الدولية قائمة على افتراضات غير واقعية ٠ اذ هى تفترض توازنا ستاتيكيا ٠ مما يترتب عليه تصور أن التجارة الدولية من شأنها أن تحدث مساواة اقتصادية أكبر بين مختلف المناطق والبلاد ٠

وأقصد بالتوازن الاستاتيكى ، هو افتراض ان العلاقات الاقتصادية تتجه باستمرار نحو توازن معين ، تستمر عليه ، حتى تحدث تغيرات أساسية ٠ وما أحاول أن أشرحه فى محاضراتى هذه هو أن الامر عكس ذلك ، وحتى فى الاحوال العادية ، لا نجد مثل هذا الاتجاه الى استقرار تلقائى آلى فى النظام الاقتصادى ، بل ان النظام ، لو ترك وحده ، لكان اتجاهه باستمرار بعيدا عن هذا الاستقرار ٠

بمعنى أن النظام لو ترك وشأنه ، لأُخذت العوامل تتجمع ولا تتجه نحو التوازن ، فالتغيرات الثانوية تسير فى نفس اتجاه التغيرات الاساسية ، ومن ثم

تتجه الى خلق عدم مساواة ، بل والى تعميق عدم المساواة القائمة ٠٠ والتجارة هى عنصر رئيسى فى عملية التجمع هذه ٠

وعدم انطباق نظرية التجارة الدولية على الواقع ليس شيئا جديدا ٠ فقد قال الاستاذ جون ٠هـ٠ وليامز « انه بينما يلاحظ أن العالم منذ سنة ١٩١٤ استمر فى حالة قلق مستمر ، نرى نظرية التجارة الدولية تتجه باستمرار الى تأكيد « عامل التوازن » بل ان نظرية كينز نفسها زادت من تأكيد عامل التوازن هذا فى تحليلها الذى ربط التجارة الدولية بالدخل ٠

وقد اكتفى « فينر » فى كتابه عن التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية القيمة الآتية « انه من واجب رجل الاقتصاد أن يعترف ويعلن التحسن الاقتصادى ليس مجرد زيادة فى رأس المال أو زيادة فى عدد الافدنة ، ولكنه أيضا ادارة أكفأ ، ومجهود يدوى أفضل نتيجة تعليم أحسن وصحة أقوى كما أنه أيضا نتيجة تنظيم اجتماعى وسياسى أفضل ٠ فاذا فشل رجل الاقتصاد فى ادخال هذه العوامل فى الاعتبار ، فانه سيرجع باللوم فى فقر بلد ما الى ظروف طبيعية لا يمكن للانسان علاجها ، أو الى ظروف خارج الميدان الاقتصادى ٠

وهو يربط ملاحظته هذه بالفكرة الاقتصادية التى تقول بالفروق فى صفات عوامل الانتاج ٠

ولا شك أن الجزء الاساسى لتفسير التخلف يجب أن يبحث فى هذه الصفات المختلفة لعوامل الانتاج ، ولكن عدم تحليل هذه الفروق ، وعدم ربطها الواضح بنظرية التجارة الدولية ، وعدم تناولها بالتحليل النظرى والتفسير انما هو رجوع الى منهاج المدرسة التاريخية الالمانية التى تكتفى بوصف الحالة كما هى دون بحث علاقاتها وترابطاتها الداخلية ٠

والافتراضات غير الواقعية التى قامت عليها نظرية التجارة الدولية ليست مصادفة تاريخية ٠ وانما هى نتيجة اتجاهات مذهبية موروثة تسود عقليتنا وتفكيرنا ، وتحول بيننا وبين الوعى والنقد ٠

٤ ـ البحث عن نظرية

ان البحوث التى كتبت عن التطور الاقتصادى والتخلف ليس لها طابع نظرى انها تكتفى بالوقائع الملموسة والمشاكل الواقعية دون ربطها بالنظرية الاقتصادية العامة ، وبنظرية التجارة الدولية على وجه الخصوص ٠

وكافة هذه البحوث تتطلع الى اطار نظرى لينظم المعلومات ، ولكن هذا التطلع يحوطه التحفظ بل التشكك فى امكان وجود نظرية عامة للتنمية الاقتصادية ٠

٥ ـ الفكرة السائدة عن « الدائرة الخبيثة »

ويتعرض كافة الباحثين للمشاكل المتعلقة بالتنمية والتخلف الاقتصادى الى ما يسمونه « بالدائرة الخبيثة » فقد ذكر الاستاذ ونسلو فى كتاب له « انه من الواضح أن الفقر والمرض يكونان حلقة خبيثة ، فالرجال والنساء مرضى بسبب فقرهم ، وقد غدوا فقراء بسبب مرضهم ، ثم ازداد مرضهم بسبب اشتداد فقرهم فهناك عملية تجميعية أو تراكمية ، تدفع بالمستوى الى الهبوط الى أسفل ، يكون العامل السلبى فيه سببا ومسببا لعوامل سلبية أخرى ٠

وقد أشار الاستاذ راجنار نيركس فى محاضرة له فى القاهرة الى أن هناك قوى دائرية تميل الى الفعل ورد الفعل ، الواحدة فى الاخرى ، بحيث تبقى البلد الفقيرة فى حالة فقر ٠

ولنضرب مثلا ٠٠ رجلا فقيرا ، لا يجد ما يكفيه قوتا ، وبسبب سوء التغذية نرى صحته تضعف ، ونظرا لضعفه الجسمانى ، تقل مقدرته على العمل ، مما يجعله فقيرا وهذا معناه انه لن يستطيع أن يجد ما يكفيه من القوت وهكذا ٠٠٠ فالبلد فقير لانه فقير » ٠٠

وسأحاول فى هذه المحاضرات أن أصيغ صياغة محددة هذه الفكرة الغامضة عن العملية التجمعية ، ومن ثم أحاول وضع نظرية للتنمية والتخلف الاقتصادى٠

وعندما ننجح فى صياغة هذه النظرية ، فلا بد من ادماجها فى النظـــرية الاقتصادية العامة بشكل عام ، ونظرية التجاة الدولية بشكل خاص ٠

٢

العملية التجمعية فى التنمية الاقتصادية داخل دولة قومية

١ ـ حالة التوازن

(من الخطأ فى تناول التغيرات التى تنتاب نظاما اجتماعيا أن نفترض وجود حالة توازن ، أى أن نفترض أن كل اضطراب لا بد أن يثير رد فعل فى النظام من شأنه أن يعيد التوازن ، وأن هذا يتم تلقائيا بفعل الزمن ٠٠ ان المجتمع ليس كبندول ساعة ، اما أن يبقى فى مكانه فى علاقاته الاقتصادية ، أو يعود الى توازنه اذا ما أصابه اضطراب ٠

فالتغيرات التى تنتاب المجتمع فى المدى القصير تسبب باستمرار تغييرا فى حالة التوازن المزعوم ٠٠

وكثيرا ما يحدث أن يتحرك المجتمع بعيدا عن هذا التوازن ، فالتغيرات فى المجتمع لا يصحبها رد فعل يصحح وضعها ، وانما يصحبها تغيرات جديدة تدعم

التغيرات الاولى ، مما من شأنه أن يحرك النظام لا فى الاتجاه الذى جرته اليه التغيرات الاولى فحسب ، وانما الى تدعيم هذ الاتجاه والدفع به خطوة أكبر ٠٠ فالعملية الاجتماعية عملية تجميعية تراكمية تتحرك بسرعة متزايدة ٠

٢ ـ دراسة حالة لعملية تجميعية

لقد قمت مرة بدراسة شاملة لمشكلة التنمية بين السكان السود فى الولايات المتحدة أستطيع أن أذكرها كمثال ٠

فالسود الامريكان لا يسكنون بقعة واحدة مقتصرة عليهم ، ولكنهم مع هذا مقطوعون عن بقية الامريكيين تربطهم مجموعة اجتماعية منفصلة لها مصـــيرها المشترك ومتاعبها الخاصة بها ٠ فهناك وحدة فى المصالح والامانى تجعلهم أقرب ما يكونون الى بلد متخلف ٠

فمنذ انتهاء الحرب الاهلية فى سنة ١٨٧٠ ، كانت نظرة العلماء الاجتماعيين الى السود ، نظرة مصاغة بشكل استاتيكى ، وكانت قائمة على أساس أن التحسن فى حالة السود سيستمر كما كان فى الجيلين السابقين عملية بطيئـــة وغير مؤكدة ، وانه لا يجدى معه أى تدخل من جانب الدولة أو أى تشريع أو أى تربية للبيض تكفل لهم نظرة أوسع للامور ٠

وتوقعت أنه بعد عشر سنين من بحثى اذ ذاك ، ان الحالة القائمة لن تستمر، وانه لا بد من توقع تغيرات جوهرية فى علاقة السود بالبيض فى أمريكا ، تغيرات تتضمن تطورا نحو المثل العليا الامريكية ، وقد جاء توقعى صحيحا ٠

وسأكتفى باعطاء الخطوط العريضة للنظرية الاجتماعية أو المنهج الذى اتبعته فى هذه الدراسة ٠

كان هناك عاملان : تحيز البيض مما سبب التفرقة والتمييز ضد السود من أوجه عديدة ، ثم المستوى المنخفض لمعيشة السود ـ وهذان العاملين مترابطان ، فالمستوى المنخفض لمعيشة السود يساعد عليه عامل التفرقة العنصرية من جهة ، وفقر السود وجهلهم وخرافاتهم ، وسكناهم الازقة ، والنقص فى صحتهم ومنظرهم القذر ورائحتهم السيئة ، وسوء خلقهم والجرائم المتفشية بينهم من جهة أخرى ٠ وهذه كلها تغذى روح الكراهية من جانب البيض للسود ٠ فكلا العاملين ، تحيـز البيض والمستوى المنخفض للسود متفاعلان، يتفاعل الواحد منهما مع الاخر٠ فاذا ما استمرت الحالة على ما هى عليه ، فان كلا القوتين توازن الواحدة منهما الاخرى

ولكن لو تغير أحد هذين العاملين ، فلا بد أن يسبب هذا تغييرا فى العامل الآخر أيضا ، مما تنشأ عنه عملية تجميعية فيها رد فعل متبادل بين العاملين بطريقة دائرية ٠

وسيتحرك النظام كله فى اتجاه التغير الاول ، اما صعودا أو هبوطا ٠

وهذان العاملين مركبان ٠ فاذا ما جزأنا مستوى المعيشة للسود الى عناصره : مستوى العمالة لدى السود ، الاجور ، التغذية ، الملابس ، الصحة ، التعليم ، استقرار كيان العائلة ، اتباع القانون ، النظافة ، الاخلاص للمجتمع بشكل عام الخ ٠٠ فالفرض قائم ألا وهو أن التغيرات فى أحد هذه العناصر سيؤدى الى تغير فى بقية العناصر ، وسينتج عنه مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ، نتيجة تجميعية ، ستقلل من تحيز البيض ، مما ينتج عنه اثار فى مستوى المعيشة ٠ فأى زيادة فى توظيف السود سيزيد من مكاسبهم ، وسيرفع من مستوى معيشتهم ويحسن صحتهم وسلوكهم والعكس أيضا صحيح ، وتحسين التعليم للسود سيعزز من فرص السود للحصول على أعمال ذات أجور أعلى والعكس بالعكس أيضا ٠٠

وتحيز البيض هو مركب أيضا ٠ فالتجربة تدل على أنه لو حدث فى ميدان معين زيادة أو نقص فى الاتصال الاجتماعى بين السود والبيض فالتحيز يتغير أيضا ٠

نعم ٠ هناك فترات ، تكون القوى المتعارضة فى حالة توازن ، فيستمر النظام كله فى حالة سكون ، ولكن دفعة أو جذبة لو تمت فى هذه النقطة أو تلك ، كفيلة بأن يتحرك النظام كله ٠ وهذا **التغير فى القوى** هو الذى يعمل فى اتجاه واحد ٠ لان العناصر المختلفة مترابطة فى علاقة عملية بحيث أن تغير أحدها يدعو الى تغير فى نفس الاتجاه للعلل الاخرى ٠ وهذه التغيرات تدعم التغير الاول ، ثم تكون لها اثار بدورها على العنصر الاول الذى اصابه التغير وهكذا ٠٠٠

ولا شك أن الدراسة الواقعية لنظام اجتماعى ما تغدو أكثر تعقيدا من أى نمط مجرد ، اذ لا يكفى تحليل العوامل الى عناصرها وتصنيف هذه العناصر ، انما لا بد من وزن كل عنصر من وجهة القوى الكمية التى يستطيع بها التأثير فى العناصر الاخرى ، ومقدار التأثر الذى يمكن ان يصيبه نتيجة تغير أى عنصر آخر سواء فى داخل النظام نفسه أو بفعل قوى خارجية ٠

اذ أن القوى الخارجية تسبب دفعا أو جذبا للنظام ، ومن ثم تؤثر فى معامل العملية الداخلية أى أنها تغير تركيب القوى الداخلية فى النظام نفسه ٠

وعنصر الوقت له أهميته القصوى فى هذا المنهاج ، اذ أن النتائج ستنتشر بدرجات متفاوتة على ممر الزمن فزيادة التوظف مثلا ستؤدى مباشرة الى ارتفاع فى مستوى المعيشة ، ولكن تغيرا فى مستوى التعليم أو الصحة لا يمكن تحقيقه الا فى بطء ، ومن ثم تتأخر نتائجه وتأثيره فى العوامل الاخرى ٠ مما يبطىء العملية التجميعية ٠

وهذا المنهاج القائل بوجود عديد من العوامل المترابطة ، التى لها تأثير تراكمى بعضها فى بعض · هذا المنهاج يستبعد فكرة وجود عامل حاسم أو رئيسى ·· فالعوامل الاقتصادية على نفس المستوى مع العوامل الاخرى التى يسميها الكلاسيكيون « بضعف عوامل الانتاج » أو « الكفاية الانتاجية » ·

وهذا الفرض القائل بوجود عملية تجميعية لا يهمه كثيرا أين تكون نقطة البدء فى التغير · ولكن كلما زادت معرفتنا بالترابطات الموجودة بين العوامل المختلفة ، كنا أقدر على الاختيار بحيث نستطيع أن نحقق أقصى ما نرجوه من تغيير للنظام الاجتماعى ·

٣ ـ مثال على اتجاه اقليم الى عدم المساواة الاقتصادية

لنفترض أنه فى اقليم محلى اصيب المصنع الذى يعمل فيه جزء كبير من السكان بكارثة ، كأن احترق مثلا ، واتضح أنه لن يجدى اعادة بنائه فى هذا المكان فالنتيجة الاولى لهذه الكارثة هى أن عددا من العمال سيتعطلون وللتبسيط علينا أن نركز انتباهنا على التغير الذى ينتاب عامل واحد متغير ، ألا وهو سعر الضريبة المحلية مثلا ، فهذا السعر سيرتفع نتيجة ضيق قاعدة الدخل · وهذا التغير الثانوى قد يزداد ، اذا ما هجر بعض العمال وبعض رجال الاعمال هذه الناحية للبحث عن أسواق أفضل · واذا ما حدث هذا فان توزيعا للاعمار سيتجه اتجاها فى غير صالح هذه الناحية ، مما ينقص الدخل بالنسبة للفرد الواحد ، ومما يزيد الطلب على الخدمات العامة ·

وارتفاع سعر الضريبة بدوره ، سيؤدى الى عدم تشجيع رجال الاعمال والعمال من الاماكن الاخرى الى الانتقال الى هذه الناحية ، فى الوقت الذى يتحول فيه العمال ورجال الاعمال الى البحث عن مكان آخر مما يؤدى مرة أخرى الى زيادة فى سعر الضريبة التى تؤدى الى نتائج مشابهة · فاذا لم تفكر سلطات الناحية فى زيادة سعر الضريبة المحلية بسبب وجود ضريبة مرتفعة فعلا ، فان الاتجاه سيكون نحو الهبوط بمستوى الخدمات العامة من مدارس وبيوت للعجزة وطرق الخ مما يزهد عمال ورجال أعمال هذه الناحية فى البقاء فيها ·

هذا النمط البسيط للعملية التجميعية التى يسببها تغير أولى أكثر انطباقا على واقع المجتمع من نتائج العرض والطلب وتقاطعها عند سعر التوازن ·

والعملية التجميعية لها دورها أيضا فى حالة تغير الى أعلى ··· فاذا ما تقرر انشاء صناعة وسط جماعة معينة ، فان هذا يكون دافعا الى تنمية عامة · اذ تفتح فرص العمل لمتعطلين أو لمن كانوا يعملون فى أعمال ذات أجور منخفضة كما أن حالة الاعمال ستزداد انتعاشا نتيجة الطلب المتزايد على الخدمات والمنتجات· وقد يجذب هذا رأسمالا وعمالا من خارج الناحية · والارباح المتصاعدة ستكون نتيجتها

ادخار أكبر ، ولكنها من ناحية أخرى ستنجلى عن استثمارات جديدة ، تدعو الى زيادة الطلب والارباح ..

وقد ينخفض سعر الضريبة المحلية ، فى الوقت الذى تحسن فيه الخدمات العامة كما وكيفا . مما يجعل رجال الاعمال والعمال أشد اقبالا على هذه الناحية، مما يزيد بدوره من مالية السلطات المحلية الخ ...

٤ ـ قوى السوق وعدم المساواة

ولو تركت قوى السوق تعمل وحدها دون أى تدخل ، فان الانتاج الصناعى والتجارة والبنوك والتأمين ، بل كل ناحية من نواحى النشاط الاقتصادى ، الذى يعطى عائدا أكبر من المتوسط سيتجه الى التجمع فى بعض أماكن أو مناطق تاركا المناطق الاخرى متخلفة . ولا شك أن هذه المناطق المحظوظة تتمتع فى العادة بميزات طبيعية .. فالمراكز التجارية تقوم فى أماكن صالحة لانشاء موانىء ، ومراكز الصناعة الثقيلة كثيرا ما تكون قائمة قريبا من موارد الفحم والحديد .

ولكن كثيرا ما توجد مناطق مزدهرة لمجرد أنه قد بدأ فيها نشاط ناجح ، فتصبح لها قوة الجذب بالنسبة للتوسع الصناعى والتجارى .

وهذا التوسع فى منطقة له أثر فى تخلف المناطق الاخرى ، فتحركات العمل ورأس المال والبضائع والخدمات لا تخفف من الاتجاه الطبيعى نحو عدم المساواة بين اقليم وآخر . بل ان الهجرة ، وتحركات رأس المال والتجارة انما هى الوسيلة التى تنمو خلالها العملية التجميعية الى أعلى فى المناطق المحظوظة ، والى أسفل فى المناطق السيئة الحظ .

فالمناطق التى يتمدد فيها النشاط الاقتصادى ، تجذب سكانا من الاجزاء الاخرى من البلاد . كما أنها تجذب خيرة السكان من حيث السن على الاقل مما يسىء الى تلك الاجزاء المتخلفة من حيث توزيع السن بين سكانها . فالفقر فى المناطق الريفية فى أوروبا خلال مرحلة الهجرة الى المراكز الصناعية والى أمريكا ، يمكن عزوه الى الهجرة من جهة ، والى توزيع غير مناسب لسكان الريف من جهة أخرى .

وتحركات رأس المال لها نفس الاثر بالنسبة لزيادة عدم المساواة بين المناطق المختلفة . فالطلب المتزايد فى مراكز التوسع للنشاط الاقتصادى يشجع الاستثمارات مما يزيد الدخل ، فالطلب من جديد ، فحركة استثمارات أخرى وهكذا . كما أن الادخار سيزيد نتيجة ارتفاع الدخل . أما فى المناطق الاخرى غير المحظوظة فالطلب على رأس المال للاستثمار سيكون أضعف نسبيا بالنسبة للادخار نفسه الذى ستكون نسبته منخفضة لضعف الدخل .

بل ان النظام المصرفى ، اذا لم ينظم ، يتجه الى امتصاص مدخرات المناطق الفقيرة وجلبها الى المناطق المتقدمة والفنية حيث يكون العائد أضمن وأعلى ٠

والتجارة تعمل فى صالح المناطق المتقدمة والفنية ، وفى غير صالح المناطق الاخرى ٠ فتوسيع الاسواق وحريتها يمنح مزايا للصناعات القائمة فى مراكز التوسع مما يهدد النشاط الحرفى والصناعى فى المناطق الاخرى ٠ مثلا كان توحيد ايطاليا وازالة العوائق الجمركية بين ولايات ايطاليا الجنوبية وشمالها ، عائقا للتقدم الصناعى للولايات الجنوبية الفقيرة اذ كانت الصناعات فى الولايات الشمالية أكثر تقدما وأقوى بحيث استطاعت أن تسيطر على السوق الايطالية ، فعرقلت المجهودات الصناعية فى الجنوب ٠

وحيث أن التصنيع قوة آلية فى هذا التطور ٠ فان الزراعة نفسها فى المناطق المتخلفة تكون انتاجيتها أضعف من الزراعة فى المناطق الغنية ٠

يضاف الى عوامل السوق عوامل أخرى تؤدى الى ازدياد فقر المناطق المتخلفة ٠ فهذه المناطق لن تستطيع مثلا لو تركت وحدها أن تنفق على انشاء طرق جيدة ولا على منافع عامة أحسن ، كما أن السكك الحديدية التى تمد لن تراعى حاجات هذه المناطق ٠

وبدون مساعدة فلن تستطيع هذه المناطق الفقيرة أن تنشىء مستشفيات كافية ولا أن تبذل عناية طبية مما يؤدى الى مستوى صحى ضعيف ، وكفاية انتاجية أقل ٠ كما أن وسائل التعليم ستكون أضعف ٠ فسكان أوروبا الجنوبية لا زالت نسبة الامية بينهم مرتفعة كما تفشو بينهم الخرافات والتقاليد البالية مما يعوق تقدمهم ٠

وهذه العوامل كلها تتفاعل فى دائرة من العلل التجميعية ، مما يزيد هذه المناطق فقرا ٠

وقد دلت التجربة التاريخية على أن وجود قوة عمل رخيصة ومستكينة نسبيا فى المناطق المتخلفة ليست فى حد ذاتها كافية لجذب الصناعة الى هذه المناطق ٠ لان هناك عوامل أخرى تزيل هذه الميزة ٠ وتعمل فى الاتجاه المضاد ، ومن بينها الوفورات التى تتحقق للصناعة فى مناطق التوسع الاقتصادى ٠

٥ ـ عوامل الانتشار

فالمناطق التى يتوسع فيها النشاط الاقتصادى ، تخلق من حولها مناطق نشاط مجاورة ، نتيجة التصريف المتزايد للمنتجات الزراعية ، ونتيجة استخدام وسائل فنية أحسن ٠ كما أن هذا التوسع يغرى المناطق الاخرى حولها الى انتاج مواد خام للصناعات النامية ٠

وهكذا نجد انتشارا حول المركز النامى بدرجات متفاوتة من التقدم • ولكن حتى فى بلد نام نموا سريعا ، نرانا نصطدم بمناطق متخلفة اما راكـــدة واما منتكسة • ويزداد عدد هذه المناطق لو ترك لقوى السوق وحدها أن تعمل •

وحتى فى الولايات المتحدة والسويد اللتين استطاعتا أن تقفزا قفزات كبيرة فى نهضتهما ، نجد تفاوتا فى التقدم بين المناطق المختلفة فى داخلها ، فالى وقت قريب ، كان جنوب الولايات المتحدة فى حالة ركود •

وأما البلاد التى لم يقم فيها الا نشاط محدود ، أو التى قام فيها بعض النشاط ولكنه لم يصادف نفس النجاح ، بحيث لم يترتب عليه زيادة كبيرة فى الطلب والدخول والاستثمارات والانتاج ، فهى تصبح متخلفة • قد تكون فى هذه البلاد المتخلفة بعض مناطق فيها تقدم صناعى • ففى أمريكا اللاتينية ، نجد منـــاطق متوسعة النشاط وخاصة حول الموانى •

ولكن عامل الانتشار هذا يكون أضعف ، كلما كان البلد فقيرا • ففى البلاد المتقدمة ، نجد عامل الانتشار يعمل فى كفاية نسبية ، بينما أن انخفاض المستوى فى البلاد المتخلفة ، يجعل عامل الانتشار أضعف بكثير •

وضعف عامل الانتشار فى البلاد المتخلفة هو احدى الحقائق الرئيسية التى تسبب الركود فى تلك البلاد • بينما أن قوة عامل الانتشار فى البلاد المتقدمة هو أحد الاسباب لتقدمها السريع •

٦ ـ التغييرات المضادة

أن نظريتى تقول بوجود علية دائرية تجمعية ، بمعنى أن أى تغييرات ثانوية فى الظروف العادية ، تنشأ بسبب تغير رئيسى من شأنها ان تحرك النظام كله فى نفس الاتجاه • وهذا هو سبب التراكم فى العمليات الاجتماعية ، فالتوسع ما أن يبدأ فى منطقة حتى يغذى نفسه ، بينما هذا التوسع من شأنه أن يحدث آثارا سيئة بالنسبة للمناطق الاخرى ، هذا اذا لم يكن عامل الانتشار من القوة بحيث يستطيع أن يعادل عامل الهبوط •

ومع هذا فلن يستطيع عامل الانتشار أن يسبب حالة التوازن التى يفترضها الاقتصاديون ، فحالة الركود الاقتصادى ليست سوى توازن موقوت بين العاملين: الانتشار والهبوط ، وفى البلاد المتقدمة ، يكون عامل الانتشار دافعا للتنمية ، وفى حالة البلاد المتخلفة فان عامل الانتشار يكون من الضعف بحيث لا يقاوم عامل الهبوط •

الا أن هناك تعقيدات أخرى وتحفظات ، يجب ادخالها فى هذا النمط الذى أحاول ايضاحه • فعندما يصل التوسع الاقتصادى الى درجة معينة من النمو ، فان العملية التجميعية قد تقف ، أو قد تتقهقر • اما بسبب زيادة النفقات العامة

أو التكاليف الخاصة عندما تتركز الصناعة تركيزا أكثر من اللازم ، أو تكاليف الازدحام · كما أن الطلب يتناقص أحيانا فى اقتصاد ناضج ، اذا لم يجد الرأسمال مخرجا له فى شكل تصدير رؤوس الاموال ·

وقد ترتفع الاجور مثلا الى مستوى نسبى عالى يمكن المناطق الاخـــرى من المنافسة الناجحة ، اذ قد يؤدى طول فترة الازدهار الاقتصادى الى تحميل الصناعة بأدوات قديمة نسبيا ، لا تستبعد لتحل محلها أدوات حديثة · كما أنه شـــبه الاحتكار قد يصير بروح المخاطرة والابتكار ·

وكذلك فالعملية التجميعية فى حالة الهبوط قد تقاومها عوامل مضـــادة تعمل على ايقافها · كزيادة نسبة الوفيات عندما يهبط الاستهلاك الى ما دون الحد اللازم للبقاء ، أو هبوط مستوى المعيشة للعمال ، هذ ەالعوامل قد تقف فى وجه الهبوط وتحدث حالة توازن ركودى ·

ولا شك أن فعل ورد فعل العوامل المضادة كالعرض والطلب والائتمان التى تهتم بها النظرية الاقتصادية أكثر من اللازم ، قد تعمل فى المدى القصير لايجاد هذا التوازن ·· ولكن تضارب هذه العوامل انما يمثل الفقاعا تعلى السطح ·

كما أننا نجد بشكل عام أن توقع التغيرات الراجعة لتغير أساسى ، تميل الى دفع وتعزيز العملية التجميعية ، فتوقع البيض ارتفاع مستوى السود ، ويميـــل عادة ا لىالاقلال من تحيز السود· وعندما ترتفع الاسعار ويتوقع الناس مزيدأ من هذا الارتفاع ، فهذا يدفع بهم الى المزيد من الشراء والاقلال من البيع ، مما يدفع بالاسعار الى الارتفاع مرة أخرى · ولكن الناس قد ألفوا أن يتوقعوا انخفاضـــا للاسعار بعد ارتفاعها ، مما يؤدى الى النتيجة العكسية ·

اذ لو اعتقد الناس فى نظرية التوازن ، فان ذلك يؤثر فى مقـــاومة العملية التجميعية ·

ولو كان الناس جامدى التفكير ، ومن ثم يتوقعون ان تصحح الاشياء نفسها بنفسها ، لما فكروا فى أن يتركوا مكانا احترق فيه المصنع ، ولما فكروا فى استثمار أموالهم فى مكان آخر ·· ومثل هذه التصرفات لاشك ستقلل منالعملية التجميعية وخاصة فى البدء ، وقد تستطيع أن تقفها تماما فى الحالات القصوى ·

ولكن اذا نظرنا الى المدى البعيد ، لوجدنا ان التغيرات الاجتماعية تميل الىأن تكون تجميعية فى نتائجها النهائية ·

ومشاكل التنمية انما تتعلق بالذات بالمدى الطويل ، حيثما تأتى التغيرات الرئيسية بنتائج كبرى ، وتسبب حركة مستمرة تخرج عن الاطار الاســتاتيكى القائل بالاتجاه نحو التوازن ·

ويجب أن نتذكر أن تغيرات المدى الطويل ان هى الا تغيرات تجميعية للمدى القصير • فالرخاء معناه توسع فى نطاق الميدان الاقتصادى ككل • وقد تتركز اثاره فى المراكز الصناعية القوية ، ولكنه قد يساعد على قيام مشروعات جديدة فى أماكن أخرى ، أو قد يساعد المشروعات القديمة على النجاح ، ومن المحتمل أن يساعد الرخاء عامل الانتشار •

كما أن فترة الكساد لها النتائج العكسية •

٧ ـ دور الدولة

ان تقرير سكرتارية اللجنة الاقتصادية لهيئة الامم عن أوروبا يثبت أن الفروق فى الدخول فى أوروبا الغربية أكبر فى البلاد الفقيرة منها فى البلاد الغنية•

فمتوسط الدخول التى هى أقل من ثلثى متوسط الدخل القومى فى بعض المناطق لا تزيد عن نسبة ضئيلة فى المائة فى بريطانيا وسويسرا ، ولكنها تبلغ ١٠ ٪ فى النرويج وفرنسا ، وتمتد الى الثلث فى ايطاليا وتركيا واسبانيا •

كما انه يتضح أيضا ان الفروق فى الدخول لتلك المناطق بينما تتناقص فى البلاد الغنية لاوروبا الغربية الا أننا نراها تتجه الى العكس فى البلاد الفقيرة•

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالعلية التجميعية التى حاولت شرحها • اذ أن عامل الانتشار من المراكز الصناعية الى المناط ق الاخرى فى نفس البلد انما يتوقف على النقل والمواصلات والتعليم والتساوى فى القيم والعقائد ، الخ ، التى هى مرتبطة بدورها بالمستوى العا مللتطور الاقتصادى • ونظرا لتأخر هذه الاشياء فى البلاد الفقيرة نسبيا ، فان عدم المساواة الاقتصادية بين المناطق المختلفة يكون أكبر وأعمق فى البلاد الفقيرة •

وعندما تتطور بلد ما وتصبح غنية فان عامل الانتشار يغدو أقوى ، ومن ثم ينتج عن هذا مساواة أكثر بين المناطق المختلفة داخل هذا البلد ، ومن ثم يصبح عاملا هاما فى العملية التجميعية • اذ يتضمن استخداما اكبر للامكانيات البشرية فى البلد •

وبالعكس فى البلاد المتخلفة حيث نجد عامل الانتشار أضعف بسبب فقرها، ومن ثم عدم المساواة بين المناطق المختلفة فى تلك البلاد ، ومعيشة معظم سكانها على أساس الكفاف وهذه كلها عوائق فى تقدمها الاقتصادى •

ولا يقل أهمية فى تفسير الظاهرة التى أشرنا اليها ، حقيقة أن البلاد الغنية قد اقتربت منذ جيلين مما يسمى « دولة الصالح العام » فقوى السوق التى تعمل على عدم المساواة بين المناطق قد نظمت وقد تدخلت فيها سياسة الدولة الموجهة نحو تحقيق المساواة بين المناطق • أما فى البلاد الفقيرة نسبيا فعوامل السوق

تطلق لها حرية اكبر ، بل أكثر من هذا نجد أن عدم المساواة فى البلاد الفقيرة تدعمها النظم الاقطاعية والبناء والسياسى الذى يعين الاغنياء على استغلال الفقراء٠

ان سياسة التسوية بين المناطق التى تقوم بها دولة الصالح العام انما تستهدف تقوية عامل الانتشار بين المناطق المتقدمة والاخرى الاقل تقدما ، ومقاومة عامل التأخر ٠ فقوى السوق وسياسة الدولة تترابطان فى شكل دائرى ٠ فاضعاف عامل التأخر ، وتقوية عامل الانتشار تمدنا بأساس سياسى أقوى للمساواة بين مختلف المناطق فى بلد واحد ٠ ومن ثم تشتد قبضة الديموقراطية ٠ أما فى البلاد الفقيرة فقوة عامل التأخر ، وضعف عامل الانتشار ينشأ عنهما زيادة عدم المساواة مما يضير بقضية الديموقراطية ٠

وكلما زاد تدخل دولة الصالح العام ، أمكن مقاومة عوامل السوق العمياء ، مما يقلل عدم المساواة ، ومن ثم يدفع بالتنمية الاقتصادية وهكذا فى عليـــة دائرية ٠

٨ ـ الدولة المستبدة ودولة الصالح العام

ان اصطلاح الدولة انما يشمل كل تدخل منظم فى عوامل السوق ٠

وقد كان الدور التقليدى للدولة بهذا المعنى ، هو أن تكون وسيلة لتدعيم العملية التجميعية التى تتجه نحو عدم المساواة ٠ فقد كانت المجموعات والمناطق الاكثر ثراء وتقدما هى الاكثر نشاطا وفاعلية فى تنظيم مجهوداتها ، واستخدام مواردها لوقف أى مجهودات تنظيمية من جانب الاخرين ، فكانت الدولة أداة لخدمة مصالحهم ٠

فالاقطاع كان تكاتفا بين الاغنياء والاقوياء ، للاستيلاء على الارض ، والسلطان كى تفرض الضرائب على الفلاحين ٠ وكانت المدينة تفرض امتيازات لها على المناطق الريفية المحيطة بها ، والتجار والحرفيون فى المدن كانوا يحمون أنفسهم ضد الفقراء ٠ وكانت التشريعات العمالية موجهة ضد العمال ، والحد من الاجور ٠ وكانت المجموعات غير المحظوظة تقوم بالضغط من أجل مساواة اكبر ، اذ سجل التاريخ ثورات الفقراء على الاغنياء ، والريف المستغل على المدينة ، والفلاحين على الملاك ، وعندما كانت تنجح هذه الثورات ، كانت تتلقى موافقة من جانب الدولة ٠

ولكن الدولة القومية ، عندما قامت ، كانت تعتمد جزئيا على التأييد الشعبى منذ قرون ، ولعبت دورا مضادا ضد الاتجاه الى عدم المساواة الاقليمية ٠ اذ أخذت الدولة على عاتقها بعض مسئولية الخدمات العامة ، وبناء الطرق ، ورفع المستوى الفنى للمناطق المتأخرة (بينما يحدث عادة فى البلد الفقير ان نجد الاموال العامة رغم قلتها تنفق فى خدمة المناطق المحظوظة بشكل خاص) ٠ وكذلك بالنســـبة

للسكك الحديدية ، فرغم انها خدمت بشكل عام المناطق المحظوظة ، الا أنها منذ البداية وفى معظم البلدان راعت أيضا المناطق المتخلفة ، وعندما تطورت البنوك، أصدرت قوانين تضمن الاشراف على موارد رأس المال فى صالح المناطق الاقل تصنيعا ، بل أنشئت فيما بعد مؤسسات مالية لخدمة الائتمان فى هذه المناطق ٠

وفى أواخر القرن التاسع عشر ، بدأت حماية اسعار المنتجات الزراعية كجزء من السياسة الاقتصادية لحماية الفلاحين ٠ وكانت تبذل المساعدات لانشاء صناعات جديدة فى المناطق الراكدة ، وحماية الصناعات القائمة فيها ٠ واتخذت فى بعض البلدان تشريعات لحماية المستأجرين ضد كبار الملاك المتغيبين عن أراضيهم ، ولحماية الفلاحين ضد الاتحادات الكبرى التى كونت لاستغلال قوى المياه والغابات ٠

وكانت البرلمانات القومية هى الوسيلة الرئيسية لهذا السعى نحو المساواة بين المناطق المختلفة فى البلد الواحد ٠ ولما تطورت البرلمانات وأصبحت منابر للشكوى ، تعززت هذه السياسة ، فالفقراء هم الاكثر عددا والفقراء نسبيا هم الاغلبية الكبرى ٠ وكان على الاحزاب السياسية كى تفوز بالتأييد أن تناصر الاصلاحات من أجل مساواة اكبر اقليمية ٠

وكان العبء الاكبر لسياسة المساواة هذه يقع على عاتق الخزينة العامة وخزينة الهيئات المحلية اذ قامت ببناء الطرق وصيانتها ، واقامة مستشفيات وحماية الصحة والتعليم الخ ، كما قامت كثير من المنظمات بالتدريب المهنى ، وتسويق أفضل والائتمان لمساعدة المناطق الفقيرة ٠٠

فالاصلاحات الاجتماعية من جهة ، ثم الضرائب التصاعدية من جهة كانتا عاملين هامين لايجاد المساواة الاقتصادية بين المناطق المختلفة فى البلد الواحد ٠

ولهذا بلغ الأمر ببعض البلاد المتقدمة ألا تجد فيها مجموعات اجتماعية أو مناطق فقيرة ، ومعنى هذا استخدام للقوى الانتاجية لمجموع السكان ، مما يرفع من نوع عوامل الانتاجية ، ومما يزيد من مستوى الانتاجية القومية ٠ ومما يترتب عليه بالتالى توسيع الامكانيات المالية للقيام باصلاحات اجتماعية جديدة وهكذا ٠

وهنا يحدث توافق بين مصالح الافراد وانسجام بين هذه المصالح ، ولكن هذا الانسجام لم يأت به القانون الطبيعى ولا نظرية التوازن الاقتصادى ، وانما هو انسجام مصنوع ، خلقته سياسة التدخل من جانب المجتمع المنظم ، تدخل فى قوى السوق التى لو تركت وحدها لادت الى عدم الانسجام ٠

كما ان فى دولة الصالح العام ، نجد ان نظام الاسعار قد اثرت فيه التشريعات وتدخل الحكومة ، والمنظمات المختلفة مما كان له تأثيره فى العرض والطلب ومن ثم فى الاثمان ، فالاثمان لم تغدو نتيجة طبيعية لقوى السوق العمياء ، انما هى بشكل ما « أثمان سياسية » تتوقف على النشاط المنظم للدولة على المنظمات العامة أو الشبيهة بالعامة وعلى المنظمات الخاصة والمنشئات القروية ٠

وفى هذه الحدود ، وذاك الاطار ، تقوم الاثمان بوظيفتها بشكل مرض ٠ بينما نجد الاثمان فى البلاد الاخرى التى لا يتم فيها نفس الاشراف ، والتى تترك فيها الدولة لعوامل السوق أن تلعب دورها بحرية اكبر والتى لا تستطيع أن تتدخل كثيرا بسبب الفقر ، فان تقلبات الاسعار ما ان تبدأ حتى تسبب كارثة عامة بشكل أو اخر ٠

٩ ـ الحاجة الى نظرية

انه لا يمكن الوصول الى نظرية ، الا بادراك عميق لما هو أساسى ، الا بالابحاث التجريبية الواسعة المركزة ٠ وخلال هذه الدراسة وحدها يمكن الوصول الى « نمط الانماط » الذى يكون مرشدا للواقع واطارا لنظريات مجردة ٠ وهذا البحث التجريبى يتطلب الماما واسعا بالحقائق والعلاقات الاجتماعية فى كافة الميادين ٠

وتقسيم معارفنا الى ميادين منفصلة منعزلة الواحدة عن الاخرى لا يترجم الواقع ، فالمشاكل الاجتماعية الحية ليست مجرد اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية أو سياسية ، فتناول مشاكل التنمية والتخلف من الناحية الاقتصادية فحسب ، لا يمكن أن يكون واقعيا ٠

كما أن هذا البحث الواسع اللازم لتكوين نمط مجرد يجب ألا يكون مقيدا بأى أفكار سابقة ، وطبعا يحتاج هذا البحث الواسع الى صياغة فروض فالمعرفة التجريبية لا يمكن تنظيمها وتجميعها دون إدراك لما هو أساسى فى الحقائق والعلاقات ، أى لا بد من نواة لنظرية كأساس ٠

فنحن فى حاجة إلى نظريات جديدة ، تكون أكثر واقعية وأكثر انطباقا على الحقائق ٠

٣

المشكلة الدولية

١ ـ فقر البلاد المتخلفة

ان الدور الذى تقوم به عوامل السوق ، لا يعمل كما تزعم نظرية التجارة الدولية ، نحو ايجاد مساواة فى عوامل الانتاج ، ومن ثم الدخول ، فلو تركت عوامل السوق تتخذ مجراها ، فان التنمية الاقتصادية فى علتيها التجميعية والدائرية تميل الى تعزيز مراكز البلاد المحظوظة ، على حساب المتخلفة ، بل أكثر من هذا تعطل كل مجهود للمناطق المتخلفة فى تنمية اقتصادها ٠

فخارج حفنة من البلاد المتقدمة والنامية ، نجد كافة البلاد الاخرى فى درجات متفاوتة من الفقر والتأخر الاقتصادى ٠ وفقرها يؤدى الى وجود عدم مساواة اقتصادية فى دخلها مما يضعف النظام الديموقراطى للحكم ، فهى اما أولجاركية أو ديكتاتورية ٠

وهناك علاقة بين عدم تكامل وترابط الحياة الاقتصادية لهذه البلاد (أى عدم المساواة فى الداخل بين مناطقها ومجموعاتها الاجتماعية) وبين تأخرها الاقتصادى ٠

ففى ظل نمو اقتصادى ذى مستوى منخفض يقل مستوى الحركة الاجتماعية ، والمواصلات ، والتعليم الشعبى ، والمشاركة القومية فى العقائد والقيم ، مما يسبب عقبات اكبر لتوسع عامل الانتشار ٠

وكذلك فإن الدول فى البلاد المتخلفة بسبب عدم المساواة الداخلية تصبح أقل ديموقراطية ، ونظرا لفقرها فهى أقل قوة من حيث الأموال فلا تستطيع تنفيذ سياسة الفرص المتساوية ٠ وعدم تساوى الفرص من شأنه أن يحتفظ بمستوى منخفض لعوامل الإنتاج وبكفاية منخفضة للمجهودات فى الإنتاج ، مما يعوق النمو الاقتصادى ٠

فالتجارة الدولية ، والتوسع فى الأسواق الدولية من شأنه ـ لو ترك وحده ـ أن يدعم البلاد المتقدمة ، ذات الصناعة المتقدمة التى تتمتع بتكاليف أقل ، بينما نجد الصناعة فى البلاد المتخلفة مهددة بشكل مستمر ، وخاصة الصناعة المتوسطة والحرف التى تهددها منافسة الواردات الرخيصة من البلاد الصناعية المتقدمة ، هذا إذا لم تتوفر للصناعة فى البلاد المتخلفة حماية جمركية ٠

كما أنه من الواضح أن التجارة بين البلاد المتخلفة والعالم الخارجى قد عملت على الهبوط بمستواها الثقافى ٠ إذ ضاعت المهارة التى اكتسبتها هذه البلاد خلال

أجيال من حرف يدوية · فمدينة كبغداد التى كان لها شهرتها فى الماضى ، لا تضم اليوم أيا من الحرف القديمة اللهم الا صناعة الفضة ، وحتى هذه فهم يستوردون قوالب معينة من الخارج ، مما لا يجعل هذه الحرفة فى حاجة الى مهارة كبيرة ·

واذا كانت التجارة الدولية لم تدفع بالصناعة فى البلاد المتخلفة الى الامام ، بل على العكس حرمتها من حرفها القديمة ، فإنها شجعت انتاج خامات زراعية ، ومعظم هذا الانتاج لا يستخدم العمل الحاذق ، وأصبحت هذه الخامات تكون معظم صادراتها · وهذه الخامات تصادف طلبا غير مرن وطلبا لا يتزايد بشكل متصاعد ، ومن ثم يتعرض لتقلبات عنيفة فى الأسعار ، ونظرا لتزايد سكان هذه البلاد المتخلفة وانخفاض مستوى المعيشة لمعظم أهلها، فإن أى تحسن فنى فى إنتاجها الزراعى تذهب معظم فائدته للبلاد المستوردة · اذ أنه بسبب عدم مرونة الطلب، فان هذا التحسن لن يؤدى الى توسع كبير فى السوق ولا فى الإنتاج ولا فى العمالة · فالأجور وعائد الصادرات عن الوحدة من المنتجات ستستمر منخفضة طالما أن هناك موراد لا حد له من العمل غير الحاذق ·

والنصيحة أو المعونة التى تتلقاها هذه البلاد المتخلفة من البلاد الغنية موجهة غالبا نحو زيادة إنتاجها من الخامات الزراعية للتصدير · بينما ما تتطلبه هذه البلاد ، هو زيادة إنتاجيتها ، ودخولها ومستوى معيشتها فى الأجزاء الزراعية ، والصناعية ·· فتطورها الاقتصادى يتوقف على تدخل سياسى ·

كما لا يمكن الاعتماد على تحركات رأس المال لمقاومة عدم المساواة بين البلاد المتقدمة والمتخلفة · فرأس المال بشكل عام يتهرب من البلاد المتخلفة ، وخاصة اذا كانت البلاد المتقدمة مقبلة على تنمية سريعة ، مما يفتح أمام رؤوس الأموال أرباحا عالية وضمانا أكبر ·

والواقع يثبت أنه لم يكن هناك تحرك من جانب رأس المال نحو البلاد المتخلفة حتى فى الاوقات الاولى ، اللهم إلا بعض أموال خصصت أساسيا لعملية التصدير للخامات أو الاستثمارات فى السكك الحديدية والمرافق العامة التى تضمنها القبضة السياسية لحكومات المستعمرات · ومعظم رأس المال الأوروبى قد صدر إلى المناطق المعتدلة التى كان يتزايد سكانها بالهجرة من اوروبا · وبعد انهيار السوق العالمى الرأسمالى فى ١٩٣٠ وما بعدها ، وهو انهيار لم يعالج بعد حتى الان، ونظرا لانهيار النظام الاستعمارى الذى كان ضمانا للمستثمر الاجنبى ، فلا يمكن أن ننتظر تصدير رؤوس أموال كبيرة للبلاد لمتخلفة ، تستطيع أن تلعب دورا فى تطورها الاقتصادى ·

بل لو تركت هذه البلاد دون رقابة على النقد، ولا تدخل سياسى بقصد ضمان أرباح أعلى لرأس المال ، ولو تركت قوى السوق لرأس المال حرة ، لاتجهت الأموال فى البلاد المتخلفة إلى الهجرة منها ·· بل كنا ننتظر أيضا هجرة للأيدى العاملة ·

ولكن هذه الهجرة غير مقبولة فى عالم ما بعد الحرب العالمية الاولى ، وخاصة هجرة الملونين ٠

فلو تركت الامور حرة ، فان التجارة الدولية وتحركات رأس المـــال تصبح الوسيلة التى خلالها يكون التقدم الاقتصادى فى البلاد المتقدمة على حساب العالم المتخلف ٠ وفى النطاق الدولى يكون عامل الهبوط أقوى ، لان العامل المضاد ألا وهو عامل الانتشار سيكون أضعف بكثير ٠

فقوى السوق تسبب بطريقة تجميعية عدم مساواة دولية متفاقمة بين البلاد بالنسبة لمستوى نموها الاقتصادى ومتوسط الدخل القومى للفرد فيها ٠

٢ ـ الاثر الاقتصادى للاستعمار

ان كثيرا من البلاد المتخلفة كانت الى عهد قريب واقعة تحت الســـيطرة السياسية لاحدى الدول الكبرى ، ولا زال البعض واقعا تحت هذه السيطرة ، وحتى البلاد المتخلفة التى لم تكن مستعمرات ، كانت ولا تزال بعضها واقعـــا تحت سيطرة اقتصادية من الخارج ، لها نفس نتائج السيطرة السياســـية فى الحقل الاقتصادى ٠

وقد أقامت الحكومات المستعمرة طرقا وموانىء وسككا حديدية واستثمرت الاموال بأشكال مختلفة ، وحتى ولو روعى فى هذه صالح الحكومات المستعمرة وأبناء جلدتها المستقرين فى المستعمرات ورجال أعمالها ، الا أنها كانت تمثل نوعا هاما من التقدم الذى يخلق الظروف لتطور اقتصادى عام ٠

كما أن الحكومات المستعمرة حققت حكم القانون والنظام كما حققت خـــدمة مدنية منتظمة ، وقامت باجراءات صحية أولية ، وبعض خدمات للتعليم الشعبى والعـــالى ٠

كما أن الاستعمار تضمن احتكاكا بالافكار والمثل العليا للبلاد المتقدمة ، ومنح تعليما عاليا وتدريبا اداريا للبعض ٠

ولكن هذه الاعمال الايجابية لم تؤد فى فترة الاستعمار الى تنمية اقتصادية للمستعمرات ٠

فالبلد الاستعمارية من مصلحتها أن تستخدم البلد التابعة كسوق لمنتجاتها الصناعية ٠ فاذا ما عرقلت نمو صناعة أهلية ، فهذه سياسة تجارية طبيعية لبلد لها السيطرة السياسية على بلد آخر ٠ وحتى ولو لم تقم بعراقيل ، فان صناعـة البلد الاستعمارية من التقدم ما تستطيع معه أن تتغلب على أية منافسة لها فى البلاد التابعة ٠ اذا ما أجبرت هذه البلد على ألا تتبع سياسة حمائية ٠ ولا شك أن البلد الاستعمارية لها مصلحة فى الحصول على الخامات من البلاد التابعة ،

وأن تساهم فى انتاجها بكثرة وبتكاليف قليلة ، ومن ثم تستغل لمصلحتها الموارد الطبيعية للبلاد التابعة والعمل المحلى الرخيص ٠

كما أن للبلد الاستعمارية مصلحة واضحة فى أن تحتكر البلد التابع لها ، كسوق للتصدير والاستيراد ٠ فتشريعات التجارة والدفع تكون فى صالح المستعمر ، بل يستطيع الاستعمار أن يحمى احتكاراته ويدعمها بواسطة بناء تشريعى وادارى كامل ٠ وقد كان هذا نتيجة طبيعية للتبعية السياسية والاقتصادية ، بل ان التبعية الاقتصادية هذه لا زالت باقية حتى بعد التحرر السياسى ٠

وهذا كله فى الاجل الطويل ، من شأنه أن يسىء الى تجارة البلاد التابعة ، بتحديد مصطنع للاسواق التى تبيع فيها هذه البلاد وتشترى منها ٠

كما أن رأس المال والعمل الحاذق الذى كانت ترسل به البلاد الاستعمارية الى التابعة ، كان يتجه الى الانطواء على نفسه دون الاقتصاد المحيط به وأن يرتبط باقتصاد بلده الاصلية ٠ وكان هذا الانعزال من شأنه أن يعرقل انتقال الثقافة الى سكان البلاد التابعة ، بما فيها المهارة الفنية وروح الجرأة والمخاطرة ٠

وحتى حين تفتحت أبواب العمل فى المناجم والمزارع ، فان الطلب الجديد للايدى العاملة سرعان ما سده تزايد السكان ، الذى ساعد عليه التحسن فى الصحة والنظام والامن الداخلى ٠ ولكن هذا التزايد فى حالة عدم وجود تنمية اقتصادية شاملة ، أدى الى بقاء الاجور منخفضة ٠

ومن أجل المحافظة على النظام والاستقرار الاجتماعى ، نجد البلاد الاستعمارية تتحالف مع الطبقات ذات الامتيازات فى التابعات ، بل وتخلق أحيانا هذه الطبقات٠ وهذه المجموعات المحظوظة يصبح من صالحها الابقاء على الحالة الراهنة اقتصاديا وسياسيا ، اذ هى مصدر امتيازاتهم ٠ ولا شك أنهم لا يقومون بضغط من أجل تعميم مساواة أكبر فى داخل البلاد التابعة ، أو من أجل التنمية الاقتصادية ٠

ولا شك أن انعدام الاستقلال السياسى ، كان من شأنه أن يحرم التابعات من حكومات وطنية تقوم باتخاذ اجراءات لدفع النمو الشامل لاقتصادها القومى ٠ لقد كانت هذه البلاد لعبة لقوى السوق العمياء ، التى تعمل لصالح الدولة الغنية الاجنبية ٠ وقد عطل هذا المجهودات لفردية ، كما حال دون قيام سياسة عامة يحركها الصالح العام للشعب ٠

فالاستعمار يعزز قوى السوق التى تعمل نحو عدم المساواة الداخلية والدولية ٠

وزيادة قوة التحرر الوطنى فى البلاد المتخلفة من شأنها أن تقضى على النظام الاستعمارى ، فانهيار الاستعمار هو أهم ظاهرة سياسية نلاحظها اليوم وبقايا هذا النظام لا شك متفككة منهارة فى وقت قصير ٠

وحركة التحرر الوطنية هى الى حـــد ما ديموقراطية ، وعلى كل حال فان التحالفات القديمة مع المجموعات المحظوظة التى من صالحها بقاء الحالة الراهنة لم يعد يضمن السلام الاجتماعى ٠ ونحن نجد فى البلاد التابعة اليوم أن التكاليف والنفقات الحربية اللازمة للابقاء على السيطرة الاجنبية ، والخسارة والتكاليف التى تسببها الثورات الشعبية والاعباء المـــالية التى تتطلبها الاصـــلاحات والاستثمارات للتنمية الاقتصادية أصبحت تثقل كاهل النظـــام الاستعمارى ، وتقلل من فائدة هذه المستعمرات للمستعمر ٠

وعندما تستقل البلاد التابعة سياسيا ، سرعان ما تجد أن الاستقلال السياسى لا يؤدى أوتوماتيكيا الى التنمية الاقتصادية ٠ اذ لا زالت تواجهها العمليـــة الاجتماعية التجميعية الدائرية التى تعمل على الركود أو التـــأخر ، اذ أن قوى السوق تعمل دائما فى اتجاه عدم المساواة الداخلية والخارجية طالما استمر مستوى النمو العام فى بند ما منخفضا فهى ترث من الاستعمار نظاما اقتصاديا مبتورا ، قائما على انتاج الخامات التى تستخدمها لاستيراد السلع الرأسمالية التى هى فى مسيس الحاجة اليها لتطورها الاقتصادى ٠ وهذا الترابط الاقتصـــادى من العمق بحيث لا يمكن تحويله الى نظام متعدد الجوانب الا تدريجيا ٠ والكسب الاساسى من تحررها من السيطرة الاستعمارية هو مقدرتها على تنظيم حياتهـــا وفق صالح شعبها ٠ اذ يمكنها استقلالها من التدخل فى عوامل السوق ، ولكن هذا التدخل لا يثمر الا اذا استخدمته فى حكمة ومهارة ٠

كما أن كفاحها من أجل الاستقلال يطلق قوى روحية قوميـــة ، وهى شرط ضرورى لقدرتها على وضع خطة لتنميتها الاقتصادية ٠ والهند خير مثال لهذا ٠ ولكن البلاد التى كسبت اســـتقلالها بثمن رخيص ، نتيجة تنافس البـــلاد الاستعمارية كغرب أوروبا ، فهى لا تتمتع بنفس هذه الروح ٠

٣ ـ عدم قيام دولة عالمية

ان عدم المساواة الاقليمية داخل البلاد المتقدمة قد قللت ، بل وقضى عليهـا داخل أكثر البلاد تقدما نتيجة التوسع وتدخل الدولة ٠

ولكن الموقف الدولى من السوء بحيث لا نجد الا بداية بسيطة ضئيلة لسلطة دولية يمكنها أن تقوم بمهمة الدولة القومية فى البلد الواحد ٠ فلو فسرنا التخلف بأنه راجع الى الاتجاه التجميعى للعب قوى الســـوق الحرة حين يكون عـــامل الانتشار ضعيفا ، فنحن نستطيع أيضا تفسير التخلف بأنه راجع الى عدم وجود دولة عالمية تتدخل من أجل المساواة ٠

اذ لا توجد الاسس النفسية ، أسس التضامن الانسانى المتبادل لقيام دولة عالمية ، هذه الاسس التى استطاعت أن تخلق دولة قومية ، لوجود تجانس معين فى الثقافة ، تعززها فى أغلب الاحيان لغة واحدة ، ودين واحد ، وفكرة جنس واحـــد ٠

وقد قامت خلال واثر الحرب العالمية الثانية محاولات جريئة من أجل خلق منظمات دولية ، لغرض البدء فى سياســـة الترابط الاقتصادى العـــالمى ٠ ولكن النتائج كانت ضئيلة بالنسبة للامال التى عقدت عليها ٠ ولو ان المجهودات لا زالت مستمرة ٠ ولا شك انها ستستمر لان المساواة والترابط انما هى مثل عليا لا تستطيع أية بلد ولا أى انسان مسئول أن ينبذها ٠ فالمنظمات الدولية ، مهما كانت نتائجها محدودة ، لن تصفى طالما استمر السلام قائما ٠

ان معظم هذه المنظمات الدولية اليوم لا زالت قاصرة على أغراض الدعاية ، كما أنها وسيلة لاقامة اتصالات دبلوماسية بين الحكومات ٠ وبعضهـــا يقوم بدراسات هامة تفيد المتخصصين والحكومات ، وبعضها يحقق تعاونا فنيا فى بعض المسائل الثانوية بين الحكومات ، فبنك التعمير الدولى يقرض بعض المـال وبعض هذا المال يتوجه نحو البلاد المتخلفة ، ولكنها مبالغ ضئيلة ٠

واذا كانت النتائج العملية لا زالت ضعيفة ، بل مفقودة فى بعض الاحيان ، الا أن قيام المنظمات الدولية فى حد ذاتها عامل هام ، فهى منبر تستطيع عليه البلاد المتخلفة أن تؤكد طلباتها من أجل المساواة وأن تعلن عدم ارتياحها لمـــا تعمله قوى السوق ٠ وليس هناك ما يمنع من تطور فى المنظمات الدولية القائمة ، بحيث تتقوى تدريجيا الى الطور الذى تستطيع أن تقوم بمهمة الدولة القومية ٠

ولكن الى أن يتحقق هذا فالدول المتخلفة مضطرة الى الاعتماد على مواردهـــا الخاصة ٠ فرغم عدم قيام دولة عالمية الا أن هذه البلاد وقد حصلت على استقلالها، تستطيع أن تنظم التجارة الدولية وفق حجم صادراتها وارداتها . اذ بواسطة تشريعات وسياسة قومية خاصة ، تستطيع أن تغير من اتجاه عمليـــات السوق والطبيعة التجميعية لهذه السياسات تســـتطيع أن تحقق لها عائدا عاليا ، لو استخدمت بذكاء وحققت فعلا ٠

وسياسة هذه البلاد التى استقلت ستكون قومية ، بمعنى انها ستوجه لرفع مستواها الاقتصادى ، ونحو تحقيق مساواة مع بقية العالم ٠

ولكن هناك قاعدة بسيطة تقوم عليها السياسة القومية السليمة ، ألا وهى أن تتخذ كافة الاجراءات ، التى تستطيع أن تعزز صالحها الاقتصادى ، ويجب أن تتعلم من كل العالم ، وانه من الخطأ أن تقيم الحواجز بينها وبين البلاد الاغنى ٠

فضعف المنظمات الدولية راجع الى عدم المساواة من جانب ، والى الضعف

الشديد لقوة المساومة من جانب البلاد المتخلفة من جانب آخر • فباتحاد الدول المتخلفة ستزيد قوة مساومتها ، فتحقق مكاسب لا تستطيع تحقيقها وهى فرادى•

ولكن الى الان ليس هناك تعاون عملى اقتصادى بين البلاد المتخلفة ، بل قلما توجد بينها علاقات اقتصادية أو تسهيلات لوسائل النقل • ولكن فى الحقل السياسى توجد هناك حركة تضامن بين البلاد المتخلفة ستلعب دورها فى التاريخ، اذ تربطهم الذكرى المشتركة للاستقلال والسيطرة الاجنبية، والفقر وعدم المساواة الدولية ، والرغبة فى مساهمة أكبر فى استخدام الفرص العالية •

كما أن تأييد البلاد المتخلفة للحركات التحريرية فى البلاد التابعة قد أصبح حقيقة سياسية ، وفى سياستها الداخلية نجد البلاد المتخلفة تأخذ فى الافادة من تجارب البلاد الاخرى المتخلفة ، ولا تلتجىء فى كل شىء الى تجارب البلاد النامية • ولا شك أن التعاون العملى الاقتصادى لن يلبث حتى ينمو • وعندما ينمو التضامن الدولى بين أغلبية الانسانية التى تكافح فى الدولة المتخلفة ، فان الاقلية التى تتمثل فى الدول المتقدمة ستضطر الى الارتباط بالاغلبية فى سياسة مشتركة لاهداف مشتركة •

وعندما تتجمع الدول التى لها مطالب وشكاوى ، وعندما تنذر العاصفة فان الدول المتقدمة ستضطر الى تنازلات فيتحقق بالتدريج التضامن العالمى •

٤ ـ التخطيط القومى

ومن المتفق عليه أن يكون للبلاد المتخلفة سياسة للتنمية الاقتصادية ، سياسة متكاملة قومية ، ومعظم البلاد المتخلفة تصنع هذا اليوم •

ومن المفروض أن تقوم الدولة بوضع هذه الخطة وبتنفيذها • وبسبب أوجه النقص الكثيرة فى البلاد المتخلفة ، فمن المفروض أن تقوم الدولة بكثير من الوظائف التى تترك للمجهود الفردى عادة فى البلاد المتقدمة •

وهناك كثير من التخبط حول قيام الدولة بتخطيط مركزى ، اذ يزعم البعض أن هناك تعارضا بين التخطيط والنشاط الفردى الاقتصادى وان التخطيط من شأنه أن يخلق عدم مرونة •

ولكن يجب ان يكون واضحا ان مثل هذا التخطيط المركزى لو استطاع أن يقوم بتدخل يدفع بالعملية التجميعية الصاعدة ، فان هذا التخطيط من شأنه أن يفتح فرصا أكثر للنشاط الفردى • بل تكون من مهمة التخطيط المركزى أن يحطم الجمود الذى تتميز به البلاد المختلفة ، وأن يوجد مرونة أكبر فى كل الهيكل الاجتماعى •

ولا شك انها ظاهرة جديدة فى التاريخ ، هذا الإندفاع نحو التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة من اجل رفع مستوى الجماهير ، وقيام الحكومات بخطط عامة، وفرضها لهذه الخطوط بواسطة نظام من الاشراف والدفع والتدخل ، حتى تضمن قيام هذه التنميـــة واستمرارها .

والعنصر الاساسى فى كل خطة للتنمية القوميـــة هى زيادة الحجم الكلى للاستثمار الذى يرمى الى رفع القوى الانتاجية للبلاد ، فالتخطيط يجب أن يحدد المبلغ الكلى لهذا الاستثمار كما يحدد ايضا النسب التى يستخدم بها رأس المال فى الاتجاهات المختلفة كأقامة مصانع جديدة ، الحصول على آلات للصناعات الثقيلة والخفيفة ، تسهيل طرق المواصلات ، زيادة المستوى الانتاجى فى الزراعة باقامة مشاريع رى طويلة الاجل ، وباستخدام المخصبات والالات فى الاجـل القصير ، ثم تحسين مستوى الصحة والتعليم والتدريب للطبقة العاملة الخ .

وكى يكون التخطيط ناجحا، لا يكفيه مجرد اطار عام وانما يجب أن يملأ الاطار بخطط تفصيلية ، وان يتضمن اتجاها معينا من كل المسائل ، وان يلقى بتعليمات يمكن بواسطتها التنفيذ والاشراف .

والتخطيط القومى ينبغى عليه أن يستفيد من تجارب البلاد المتقدمة ، حتى يحقق تحركا اجتماعيا أكبر ، ومساواة اقليمية اقتصادية وهى الشرط لنمو سريع للبلاد ككل . أى يجب أن تكون هدف السياسات الحكومية هو زيادة قوة عامل الانتشار بين المناطق والمهن المختلفة .

والبلاد المتخلفة لا تستطيع فى بداية نهضتها الاقتصادية أن تحقق ما يسمى بالضمان الاجتماعى . فلم تستطع البلاد المتقدمة تحقيق هذا الامر الا فى مرحلة متطورة من نموها - بل ان التنمية الاقتصادية فى الاتحاد السوفييتى نفسـه ، وهو يتبع نظما سياسية مختلفة ، كانت تعمل على الاحتفاظ بمستوى منخفض للدخل الحقيقى ولاستهلاك الجماهير الكادحة حتى تتمكن من تكوين رأسـمال سريع . اذ لا طريق اخر للتنمية الاقتصادية سوى تخصيص جزء من الدخل القومى ، وحجبه عن الاستهلاك وتوجيهه الى الاستثمار مما يتطلب سياســة تقشف قاسية ، سواء تمت المدخرات عن طريق ارباح عالية يعاد استثمارهـا للتوسع الاقتصادى أو عن طريق ضرائب متصاعدة .

وهذا التقشف الذى يصيب الجماهير ، لانها الاغلبية يصبح أمرا عسـيرا فى البلاد المتخلفة لان هناك فقرا مدقعا ، ولان الافكار الجديدة تقول ان هـدف التنمية الاقتصادية هو رفع مستوى الجماهير بل تصبح أمرا أكثر عسرا بسبب اتباع الاشكال الديموقراطية للحكم ، واعطاء حق التصويت للجماهير .

لقد كان حق الانتخاب قاصرا فى البلاد المتقدمة فى اولى مراحل نموها على

الفئات ذات الدخل العالى ، وهذا الشكل من الديموقراطية المحدودة اصبح لا يلاقى الترحيب هذه الايام . اذ يتعين على البلاد المتخلفة ان تتبع الديموقراطية كاملة . اذ أن الديموقراطية المحدودة معناها حصر السلطان فى يد اولجاركية محافظة تعمل على الركود اكثر مما تعمل على التنمية الاقتصادية .

ومن ثم يتعين على البلاد المتخلفة اتخاذ الديموقراطية الحقة لتحطيم العوائق لتنميتها الاقتصادية . ولكن الديموقراطية تجعل من العسير على حكومات تلك البلاد ان تحتفظ بالمستوى المنخفض للاستهلاك الشىء اللازم للتنمية السريعة .

ويزيد الامر صعوبة ان الحكومات فى البلاد المتخلفة ضعيفة من ناحية ان نظامها الادارى نظام ضعيف وفاسد احيانا . وخاصة فى مستوى الاقاليم والادارات المحلية .

ومن ثم نتوقع أخطاءا وفشلا . ولكن ليس هناك من طريقة أخرى ، اذ بدون هذه المحاولة البطولية ، سيستمر الركود والتأخر الاقتصادى والثقافى ، وهو مستحيل سياسيا فى عالم اليوم . ولهذا نجد سياسة التخطيط القومى هى السياسة المتبعة فى كافة البلاد المتخلفة .

ثم ملاحظة اخيرة فى هذا الموضوع ، ان نسبة المواليد مسألة هامة فى البلاد المتخلفة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، فالتقدم فى علوم الطب تجعل نسبة الوفيات فى انخفاض ، وتجعل الخصوبة متزايدة ، مما سيترتب عليه زيادة فى السكان ، فسكان البلاد المتخلفة قد زادوا بمقدار الثلث عما كانوا عليه عند أشتعال الحرب العالمية الثانية ، وهذه الزيادة السريعة للسكان بما تتطلبه من استثمارات للمحافظة على ظروف المعيشة القائمة بمستوياتها الحالية ، لا شك من شأنها انه تعيق او تبطىء من التنمية الاقتصادية .

فلابد ان يتضمن التخطيط القومى سياسة للسكان تستهدف تحديد النسل .

٥ ـ اســـس التخطيط

إن التخطيط القومى لا يمكن أن يقوم على أساس تكاليف وأرباح المنشئات الفردية ، ولا على أساس الأسعار فى السوق .

لأن معظم الاستثمارات التى تضعها الخطة القومية ، ليست مربحة من وجهة نظر السوق . وهذا لا ينطبق فقط على المشروعات العامة التى تسعى الى توفير الظروف الملائمة لصناعات لم تؤسس بعد ، وانما ينطبق ايضا على معظم الاستثمارات فى الصناعات نفسها . اذ أن هذه الصناعات المرغوب فى انشائها لم تقم من قبل إلا لسبب واحد ، الا وهو انها لا تستطيع ان تنتج للبيع بسعر

منافس لاسعار السلع المستوردة مثلا • بل أن السبب فى ركود اقتصاد بلد ما ، هو انه عاجز عن المنافسة بنجاح فالتخطيط القومى بشكل عام يقوم على اساس حماية الاستثمارات ضد قوى السوق ، والقيام بالانتاج حتى ولو لم يكن مربحا من وجهة حسابات المنشئات الفردية .

فالدولة هنا تمثل الصالح العام فى المدى الطويل ، فهى تحس بعدم جدوى تقديرات المنشئات الفردية القائمة على التكاليف والأرباح . فالصالح العام فى المدى الطويل لا ينظر الى العائد النقدى المتوقع ، وانما ينظر الى مدى نجاحه فى الدفع بعملية تجميعية للنمو الاقتصادى •

هذه العملية التجميعية التى تخلق أسواقا متعددة ، وزيادة فى عدد العمال المدربين ، وارتفاعا لمستوى المعيشة ، ورفعا لمستوى الاستهلاك بشكل عام ، ورفع مستوى الصحة والتعليم والثقافة . وزيادة الدخل القومى والانتاج ، هذه كلها اهم يكثير من حساب التكاليف المبدئية والأرباح .

فاغفال هذه المزايا كلها التى تتحقق فى المدى الطويل ، والاقتصار على حساب التكاليف والارباح لا يمكن ان يكون تقديرا حقيقيا ، ولا يمكن ان يساعد التخطيط القومى •

فالتخطيط القومى لا يمكن أن يقوم على أساس السوق وحده ، إنما يجب أن يقوم على أساس أثر الاستثمار فى زيادة حجم الإنتاج ، وفى توظيف العمال والموارد الطبيعية وفى تحسين الصحة والقوة الإنتاجية للعمل والتعليم الخ .

والفكرة القائلة بأن التخطيط الاقتصادى هو بالضرورة تعسفى ، وانه مقياس غير موضوعى من الناحية الاقتصادية ، وان السوق والاثمان هى وحدها التى تمدنا بالمقياس الموضوعى لما يجب ان ينتج وما لا يجب ، هى فكرة خاطئة نتيجة للأفكار التقليدية السابقة .

وليس معنى هذا أننى أنادى بسياسة الإباحية والتحرر من كل قيد . إذ يجب على البلاد المتخلفة أن تقدر فى عناية تامة الموارد المستخدمة والنتائج وأن تطبق سياسة اقتصادية دقيقة • وكل ما أريد أن أقوله هو أن تكون التقديرات فى التخطيط القومى قائمة على اسس حقيقية وليس على حساب التكاليف والارباح ، والاثمان .

فاذا ما بذرت بلد متخلفة مواردها القليلة فى أعمال عامة لأجل المظهر ، أو شجعت الوانا من الاستثمارات لا تؤدى إلى شىء ، فذلك فشل فى التخطيط وعلاجه هو تحسين هذا التخطيط . اى تحليل واقعى للعلاقات العملية الفعلية .

كما أن هدفا آخر للتخطيط هو التغلب على الجمود الذى تتميز به البلاد المتخلفة •

ثم هدفا ثالثا للتخطيط القومى هو تحرير عقول الناس والحكومات من الافكار السائدة التى كثيرا ما تكون مستعارة من البلاد المتقدمة . والطريق الوحيد لهذا هو معرفة العلاقات العلمية الحقيقية وذلك بواسطة تخطيط قائم على تقدير واقعى . ومن المعروف أن التنمية الاقتصادية تهتم عادة بالصناعة ، وتحاول أن تجعلها الجزء النامى من الإنتاج القومى، ولكن ليس معنى هذا الاقتصار على انشاء الصناعات فى البلاد المتخلفة ، فالجمود فى النظام الاقتصادى للبلاد المتخلفة سببه الزراعة ، ولهذا قد تتطلب العملية التجميعية أكبر اهتمام بهذا الميدان .

فمهمة التخطيط القومى للبلاد المتخلفة هى تحقيق أقصى تقدم اقتصادى ممكن عن طريق التدخل الحكومى بالتضحيات التى يمكن للشعب قبولها .

٦ ـ التجارة الدولية ونظام التخطيط القومى للاقتصاد

إن التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة تتطلب بالضرورة شراء أدوات رأسمالية بكميات كبيرة من الخارج ، وهذه الواردات إذا لم تغطها قروض ومساعدات رأسمالية كافية ، تتطلب زيادة الصادرات ، فإذا لم تكف هذه الصادرات ، وخاصة لأنها تتعلق بخامات ذات طلب غير مرن ، فان الامر يتطلب الحد من واردات السلع الاستهلاكية وخاصة مواد الترف .

ومن ثم يتغير تركيب التجارة الخارجية ، وهذا التغير يجب ان يقابله زيادة فى الانتاج الزراعى والصناعى ، حتى يقف التضخم ، كما يجب ان يكمل بالاشراف على الاثمان والاستهلاك فى الداخل لوقف أى طلب على سلع الترف المستوردة ، وتوجيهها إلى الاستثمار والإنتاج القومى . كما أن التكوين الرأسمالى الذى يتطلبه زيادة الاستثمارات يجب أن يتم نتيجة اجراءات مختلفة تحصل على المزيد من المدخرات .

فهذه التغيرات فى كميات الاستهلاك والإنتاج والصادرات والواردات هى كلها عناصر أساسية فى الخطة القومية .

وفى ظل هذه الظروف جميعا ، نتوقع دائما ضغطا تضخميا . ولهذا يجب رقابة الدخول والاستهلاك فى عناية ، كما أن الأمر سيستدعى قيودا على الواردات للمحافظة على حصيلة البلاد المتخلفة من العملة الأجنبية .

هذه القيود على الواردات ضرورية إذا فى التخطيط القومى حتى ولو لم تكن بقصد الحماية للصناعة الناشئة ، وهذه القيود تفترض استثمارات إنتاجية لا يمكن أن تكون لها قوة المنافسة فى الأسواق ، ومن ثم تحتاج إلى الحماية وبمجرد أن تنضج هذه الصناعات فهى تستطيع أن تمد السوق المحلى بمزيد من البضائع، مما يخفف الضغط على الملية الأجنبية ومما يسمح بزيادة فى الاستهلاك فى اقتصاد أكثر اكتفاء بذاته .

ان هناك نصيحة تبذل اليوم الى البلاد المتخلفة الا تتدخل فى تجارتها الخارجية ولا فى التبادل ، ان هذه النصيحة معناها الا تعنى هذه البلاد بمسألة التنمية الاقتصادية . ان النصيحة التى تحتاجها هذه البلاد حقا هى كيف تنظم تجارتها وطرق الدفع ، كيف تقف فى وجه التضخم ، وخاصة انه ينقصها نظام ادارى كفء لمعالجة مثل هذه الامور .

ان كثيرا من الصناعات فى البلاد المتخلفة يعوق نموها ، بل يعوق مجرد قيامها صغر حجم السوق المحلى ، هذا السوق الذى كثيرا ما تغرقه الواردات الاجنبية ، فلابد من حماية ضد المنافسة الاجنبية كى تعطى الفرصة للصناعة المحلية ، كما ان هذه الحماية ضرورية لان قيام صناعة فى البلاد المتخلفة من شأنه ان يمد الاقتصاد ككل بقوة دفع فى شكل وفورات خارجية اقتصادية من كل نوع . والزيادة فى عدد العمال المدربين الخ .

كما ان الشىء الذى تتميز به البلاد المتخلفة هو وجود جزء كبير من القوة العاملة تعيش على الكفاف من اعمال غير منتجة ، فهى فى الواقع «بطالة متخفية» واستخدام هذه القوة العاملة فى مشاريع انتاجية فيه ربح لهذه البلاد ومن ثم لا بد من حماية صناعتها الناشئة .

فالجزء العملى فى التخطيط القومى ، هو فى الواقع تدخل فى نظام الاثمان يراعى دائما الصالح القومى .

ولكن ليس معنى هذا التحرر من كل قيد بالنسبة للتجارة الخارجية . فليس هناك من بلد متخلف يستطيع أن يغفل من حسابه الاسعار العالية لوارداته وصادراته الممكنة . فهذه الاسعار لا يمكن للبلد المتخلف تغييرها او التأثير فيها كما تفعل بالنسبة لتركيب الاثمان الاهلية ، نعم قد تنتج البلاد المتخلفة أشياء يمكن لها استيرادها من الخارج باسعار اقل ، او قد تصدر اشياء تغطى الخسارة فيها باعانات . ولكنها لا تستطيع ان تندفع فى هذا السبيل بشكل غير معقول.

اذ أن نظرية التكاليف المقارنة التى نادى بها ريكاردو لا زالت تستحق المراعاة فى التنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة بحيث أن يدخل فى عامل التكاليف هذا بعض تعديلات ألا وهى ما تفيده هذه البلاد من قيام هذه الصناعات فى المدى الطويل ، ثم ضغط التضخم وصعوبات العملة التى هى نتائج طبيعية لسياسة التنمية الاقتصادية فاذا أدخلت هذه التعديلات برزت لنا نظرية ديناميكية للتكاليف المقارنة .

٧ ـ حاجة البلاد المتخلفة لنظرة علمية جديدة

ان البلاد المتخلفة ، فى اندفاعها نحو التنمية الاقتصادية تواجه من كل النواحى صعوبات اكبر بكثير مما واجهتها البلاد المتقدمة . فالمستوى الذى تبدأ فيه هذه

البلاد المتخلفة اكثر انخفاضا من المستوى الذى بدات به البلاد المتقدمة ، والعلاقة بين السكان والموارد فى غير صالحها ، اذ ان السكان فى ازدياد خطير . كما انه لا تتوفر لهذه البلاد سوق عالمى لرؤوس الاموال ، كهاته التى توفرت للبلاد المتقدمة . كما أنها لا تستطيع الالتجاء الى الهجرة الى الخارج . كما أنها لا تملك الميزة التى كانت تتمتع بها البلاد المتقدمة ، ألا وهى انها كانت جزر صناعية فى عالم متخلف تستطيع أن تستغله كسوق لمنتجاتها الصناعية وكمورد لخاماتها ، وتستطيع ان تسيطر عليه سياسيا .

ان الميزة الوحيدة التى تتمتع بها البلاد المتخلفة هى ازدياد وتجمع المعارف الفنية والعلمية .

ولكن كى يمكن لهذه البلاد استخدام هذه المعارف ، لا بد من أبحاث جديدة فى كافة الميادين ، فاساليبنا السياسية والادارية واصلاحاتنا الاجتماعية ، وأساليبنا الفنية فى الانتاج والتوزيع لا يمكن أن تطبق بحذافيرها . انها تناسب ظروف البلاد المتقدمة المختلفة ، نعم على البلاد المتخلفة ان تستخدم كل المعارف القائمة ، ولكن عليها أن توجد لها اساليب خاصة تتفق وظروفها المالية وقيمها .

ونفس الشىء بالنسبة لنظرياتنا الاقتصادية ، اذ لا يجب قبولها قبولا اعمى، بل يجب اعادة تشكيلها لتتفق ومصالحهم ومشاكلهم . اذ يجب ان يكونوا واعين بان هذه النظريات هى جزئيا تبريرات للمصالح المسيطرة فى البلاد الصناعية المتقدمة . وجزء كبير من الكتب التى كتبت عن التنمية للبلاد المتخلفة لم تضع كمقدمات لها المثل العليا الغربية القديمة . مثل الحرية وتكافؤ الفرص ، والاخوة الانسانية . ولكنها راعت المصالح السياسية القومية الضيقة من وجهة نظر البلاد المتقدمة ، وقد زاد الامر سوءا اثر الحرب الباردة ، حين ضاقت المصالح القومية الى المصالح الاستراتيجية فى الصراع العالمى .

وانى لانصح علماء البلاد المتخلفة بأن يلقوا جانبا وفى جرأة كثيرا من النظريات العقيمة ، غير المنطبقة على الواقع ، وان يبدأوا تفكيرا جديدا منبعثا من حاجاتهم ومشاكلهم . متخطين كلا من الاراء الاقتصادية الليبرالية والماركسية .

وعليهم ان يختاروا ما هو عملى ومفيد فى تقاليدنا ثم يقومون بالتحليل النظرى المتفق مع مشاكلهم .

ولكن هذا الاختيار والنقد للنظريات القائمة ، لا يمكن أن يقوم به حفنة من المبتدئين والجهلة والهواة ، انه أمر شاق يتطلب معرفة حقة ، والماما كاملا بكل المعارف النظرية الموروثة .

ملحـــق

العناصر المذهبية فى النظرية الاقتصادية

أن العناصر الايدلوجية لا تعكس المصالح المادية فحسب ، فبجانب الدوافع الأنانية ، توجد دوافع كريمة ، والمدنية الغربية مشبعة بالمثل العليا عن الحرية والمساواة والاخاء ٠

ولكن كافة النظريات الاقتصادية ، بما فيها نظرية التجارة الدولية ، صيغت وفق المصـــالح والمثل العليا لأكثر البلاد ازدهـــارا فى ذلك الوقت ، ألا وهى بريطانيا ٠ فهى نظرية لصالح الشعب الانجليزى ٠ ولهذا جاءت التطورات فى النظرية الاقتصادية من جانب علماء مواطنين فى حفنة البـــلاد المتقدمة ، التى يتمدد اقتصادها ٠

وكانت الثقافة العليا بما فيها علوم الاقتصاد مركزة فى مراكز التوســـع الاقتصادى ٠

ومن العبث القول بأن هذه الظروف لم تكن لها أثرها فى النظرية الاقتصادية فكانت مشاكل البلاد المتخلفة لا تشغل الا جزءا تافها شاحبا غامضا ، وذلك الى أن فرضت نفسها فى السنين الأخيرة بسبب الثورات السياسية والروحية لسكان تلك البلاد ٠

١ ـ بعض الافكار السائدة

وأحد هذه الافكار السائدة فى النظرية الاقتصادية هى توافق المصـــالح ٠ هذه الفكرة مرتبطة بفلسفة القانون الطبيعى التى كانت الاســـــاس للنظرية الاقتصادية العامة التى بدأت منذ قرنين ٠ حقا لقد رفضها بعض المفكرين أمثال بنتام ، بل ان نظرية ريكاردو فى التوزيع كانت تقوم على أساس المصـــــالح المتضاربة ٠

ولكن نظرية توافق المصالح انتهت الى السيطرة على التفكير الاقتصـــادى ٠ انها تقول ان ما هو كائن هو الذى ينبغى أن يكون ، وان هناك توافقا طبيعيا بين مصالح المجتمع ، وان الفروق فى الحياة الحقيقية انما هى من قبيل المصادفة !٠ كما تزعم أن أشكال التدخل هى التى تحول دون تحقيق التوافق فى المصالح ـ ثم الفكرة السائدة الاخرى والمرتبطة بنظرية توافق المصالح ، هى معارضة كل تدخل للدولة ، وكل تنظيم ، فهى تفترض الفردية ، وتعارض أى صفة للدولة كهيئـــة جماعية عضوية لها شخصية مستقلة مهما كانت محدودة ، ولها صالحها وحقوقها وواجباتها ٠ انها ترى أن الصالح العام انما هو مجموع المصالح الفردية٠

مصالح المجتمع ، وان الفروق فى الحياة الحقيقية انما هى من قبيل المصادفة !٠ كما تزعم ان كثيرا من نظمنا الاجتماعية التى منشؤها التدخل هى التى تحول دون تحقيق التوافق فى المصالح ــ ثم الفكرة السائدة الاخرى والمرتبطة بنظرية توافق المصالح ، هى معارضة كل تدخل للدولة ، وكل تنظيـــم ، فهى تفترض الفردية ، وتعارض أى صفة للدولة كهيئة جماعية عضوية لها شخصية مستقلة مهما كانت محدودة ، ولها صالحها وحقوقها وواجباتها ٠ انها ترى أن الصالح العام انما هو مجموع المصالح الفردية ٠

وقد بدأ الفيزيوقراط هذه الفلسفة الطبيعية ، فكانوا أول من قالوا أن تدخل الدولة والهيئات ، هو السبب فى عدم تحقق النظام الطبيعى ، نظام التوافق بين المصالح الفردية ٠ لقد كانت الدولة وقتهم هى دولة الاســـتبداد وليست دولة الصالح العام ٠

وقد انتقد ماركس المجتمع القـــائم ونظرية توافق المصالح وحاول تفسيرا للتاريخ قائما على صراع الطبقات نتيجة التغير فى نظم الانتاج ٠ واعتبر الدولة أداة اضطهاد فى يد الطبقة الحاكمة ٠ ولكنه توقع مستقبلا تذبل فيه الدولة ، كما أنه لم يضع قط تفصيلا للسياسة الاقتصادية المنظمة التى يجب أن تقوم اثر الثورة فلا نجد فى كتابات ماركس أثرا للتخطيط الاقتصادى الذى يعتبر اليوم جزءا من الاشتراكية ٠

ورغم ازدياد معارفنا التجريبية وزيادة الاحصائيات، الا أن النظرية الاقتصادية استمرت خاضعة لهذه الفكرة السائدة ، اذ أن النظريات العامة مرتبطة بالسياسة أكثر منها بالدراسات التجريبية ٠ ثم هناك فكرة أخرى سائدة ألا وهى فكرة حرية التجارة ، وهى امتداد لافتراض توافق المصالح الفردية ، وفيها معارضـــة لتدخل الدولة وللتنظيم ٠ وقد كانت الاطار الذى قامت فى ظله نظرية التجارة الدوليـــة ٠

ونظرية حرية التجارة مليئة بالتحفظات والافتراضـــات المجردة ، وأحد هذه الافتراضات هى المنافسة الحرة ، بينما لم تقم منافسة حرة والاتجاهات القائمة بعيدة عنها ٠

ثم نظرية التوازن وهى الحلقة الختامية فى الافكار السائدة ٠ فقد استمرت فكرة التوازن تتخلل كل تحليلاتنا الاقتصادية والاجتماعية فى المائتى الســـنة الاخيرة ٠ حقا انه لم يفترض انه هناك توازنا قائما فعلا فى المجتمع ، ولكن الشىء الذى افترض هو أن الاشياء تتجه الى التوازن أو تقترب منه رغم كل اضـــطراب ظاهرى ٠٠ ويلاحظ أن كثيرا من التقدم النظرى فى الاقتصاد فى الجيلين الاخيرين قد تم خارج فكرة التوازن الموروثة ٠ فكثير من تحليلات كينز وما بعد كينز لها هذه الصفة ، ولكن فكرة التوازن استمرت رغم هذا مسيطرة وخاصة فى نظرية

التجارة الدولية • وهى مرتبطة أيضا بفكرة توافق المصالح ومعاداة أى تنظيم أو تدخل للدولة ، ومبدأ حرية التجارة •

٢ ـ المقدمات الرئيسية

ان هذه الافكار السائدة لها نتائجها السياسية وهى سياسة محافظة بالنسبة لتوزيع الثروة والدخل • وليس هذا بعجيب • فالنظريات الاقتصادية والاجتماعية تطورت فى البلاد المتقدمة الغنية ، وهى تحت سيطرة الطبقات والمناطق الغنية •

ولكن التناقض العجيب فى النظريات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة قائم على أنها تحوى أيضا مقدمات راديكالية متطرفة فى ثوريتها ••

ففلسفة القانون الطبيعى قد أدت الى المبدأ القائل بأن العمل هو خالق الثروة وقد تمخضت عن نظرية القيمة التى افترضت بأن العمل هو عامل الانتاج الحقيقى الوحيد •

وقد نبع من نفس الفلسفة فكرة أن كل البشر متساوون • وأن كل شخص يجب أن يتساوى مع كل شخص آخر • وقد جاءت نظريات بنتام ومل ، منادية بأن التساوى فى الثروة والدخول من صالح المجتمع •

وهذه الاراء لها جذورها التاريخية ، اذ أن كافة الاديان والفلسفات الكبرى كانت تنادى بالمساواة وتكافؤ الفرص وكرامة الفرد الانسانى •

ولكن تطور النظرية الاقتصادية حاول توفيقا مع هذه المبادىء الراديكالية • فقيل ان القوانين الطبيعية هى التى تتحكم فى الانتاج والتبادل ، وان التدخل يضير بها أما التوزيع فيمكن التدخل فيه •

وهذا الفصل ما بين الانتاج والتبادل من جهة والتوزيع من جهة أخرى هو الذى سمح لنظريات توافق المصالح ، وحرية التجارة ، والتوازن أن تستمر متناقضة مع المقدمات الراديكالية • الا أن الفصل بين الانتاج والتوزيع أمر لا يمكن منطقيا أن يكون صحيحا ، ولهذا كانت نظرياتنا الاقتصادية معيبة •

وهذه المحاولة للتوفيق بين مبادىء المساواة التى هى أساس تفكيرنا وبين نظرية اطلاق حرية العمل والتجارة • هى منشأ التخبط الواقعة فيه لا النظرية الاقتصادية فحسب ، وانما المدنية الغربية بأسرها • وقد كادت اليوم أن تتحول الى هستيريا ازاء الثورة الثائرة للغالبية المحرومة من البشر •

الاصـــلاح الزراعى فى الدول غير المتقـــدمة

وارتباطه ببرنامج التنميـــة الاقتصـــادية

بقلم الدكتور عبد المنعم الطنامل

استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة (سابقا)

مدير البنـــك العقـارى المصرى

مقـــدمة

١ ـ تشغل حركة الاصلاح الزراعى فى الدول غير المتقدمة اقتصاديا ، بعد الحرب العالمية الثانية ، مكان الصدارة بين المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تلقى اهتمام الرأى العام العالمى وتعنى الهيئات والمؤتمرات الدولية بدراستها والانتهاء الى توصيات بشأنها • كما أن الاصلاح الزراعى يعتبر فى مقدمة المسائل التى تسهر الحكومات فى الدول الراغبة فى التقدم الاقتصادى على تنفيذها على الوجه المحقق لمختلف الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانسانية •

وتدخل الدولة لتعديل توزيع الملكية الزراعية اجراء حرى بأن يسترعى نظر الرأى العام العالمى ، لا لاهميته الاقتصادية والاجتماعية فحسب ، بل للرابطة الوطيدة بين مبدأ الملكية الخاصة والبنيان السياسى والقانونى للدولة ، ولما قد يترتب على التدخل المباشر لتعديل توزيع الملكية الزراعية من آثار بعيدة فى تطور تفكير الجماعة ، نتيجة المساس بقدسية الملكية الخاصة أى بأحـد المبـــادىء الرئيسية التى تتبلور حولها الفلسفة والمعتقدات الجماعية فى بعض الدول •

على أنه اذا كانت أهمية الاصلاح الزراعى واضحة فان تحديد معناه قد أدى الى الخلاف بين المعنيين ببحثه فنراهم قد انقسموا فريقين أحدهما يزعـــم أن الاصلاح الزراعى يشمل كل تعديل يدخل على النظم الاساسية التى يرتكز عليها الانتاج الزراعى بقصد زيادة الانتاج وتحسين حالة المشتغلين بالزراعة • فيدخل فى نطاق الاصلاح الزراعى فى نظر هذا الفريق كل تدخل فى نظام الايجـار ونظام حيازة الارض أو فى التنظيم التعاونى أو فى النظم الخاصة بالاجـــور أو الضرائب بل أن الاصلاح الزراعى فى نظر هؤلاء يشمل أيضا نواحى التقدم الفنى سواء أكانت هذه النواحى تتعلق بفن الانتاج أو بتوفير وسائله كاقامة مشروعات الرى أو الصرف أو استخدام الالات فى اصلاح الاراضى البور •

أما الفريق الثانى فيرى أن اصطلاح (الاصلاح الزراعى) انما ينصرف الى اعادة توزيع الملكية • ويستمد هذا الفريق الدليل على صحة التعريف الذى

يقول به من اضطراد استعمال اصطلاح « الاصلاح الزراعى » للدلالة على الاجراءات التى اتبعت فى عدد كبير من البلاد لاعادة توزيع الملكية الزراعية • ومن أمثلة ذلك الاصلاحات الزراعية فى المكسيك قبل الحرب الاولى وفى بعض دول أوربا الشرقية بعد انتهاء تلك الحرب وفى بعض دول أمريكا اللاتينية وعدد كبير من الدول الاسيوية وبعض دول الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية •

ولقد قصرنا معنى الاصلاح الزراعى فى هذا البحث على اجراءات التدخل فى توزيع دخل الزراعة لصالح الزارع غير المالك متى كان هذا التدخل قد بلغ الى توزيع الملكية ذاتها أو اذا كان التدخل قد اقتصر على توزيع دخل الاستثمار الزراعى ما دام قد تم على نحو يتضمن انتقاصا ظاهرا لما كان يناله المالك من ثمار ملكيته فى ظل النظام القائم قبل تدخل الدولة فى توزيع دخل الاستغلال الزراعى أى أن بحثنا سيقتصر على دراسة الاصلاح الزراعى بمعناه التقليدى باعتباره اجراء تتخذه الدولة لصالح الزارع غير المالك لتمكينه من الملكية أو لمعارضة ما تفرضه ظروف الانتاج الزراعى فى بعض البلاد من تضخم الريع ، فتتدخل الدولة فى التوزيع عن طريق تحديد الريع الذى يحصل عليه المالك أو بعبارة اخرى تتدخل الدولة فى الرابطة بين المالك والمستغل الزراعى لزيادة نصيب الاخير من دخل الانتاج الزراعى على نحو ما كان يتحقق لو أمسكت الدولة عن التدخل •

٢ ـ وقد عرف العالم قبل الحرب العالمية الاولى اجراءات لتوزيع الملكية استهدفت ايجاد طبقة من صغار الملاك دون المساس بالملكية الكبيرة وذلك لاسباب عديدة سياسية واقتصادية بل ان بعض هذه الاجراءات قد رمى الى تثبيت دعائم الملكية الكبيرة وتوفير اليد العاملة لها ومنعها من الهجرة الى المدن عن طريق توزيع مساحات ضيقة من الاراضى على العمال الزراعيين لا يكفى دخلها لاودهم حتى يتيسر تركيزهم فى الارض وهو ما يضمن للمالك الكبير اليد العاملة اللازمة لاستثمار أرضه كما حدث فى روسيا وبروسيا الشرقية فى أواخر القرن التاسع عشر •

وبعضها قد رمى الى زيادة عدد صغار الملاك عن طريق بيعهم الاراضى المستصلحة كما حدث فى الدانمرك عندما وزعت أراضى جزيرة (Gutland) أو عن طريق شراء الحكومة للاراضى وبيعها الى صغار الزراع بالتقسيط كما حدث فى ايرلندا فى أواخر القرن التاسع عشر •

وقد اقترنت الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ بانهيار الملكية الخاصة فى الاتحاد السوفييتى وأعقبها مجموعة من القوانين عالجت مشكلة الملكية الكبيرة فى بعض الدول الاوروبية وخاصة الدول المحيطة بالاتحاد السوفييتى فصدر فى تشيكوسلوفاكيا (قانون سنة ١٩١٩) وفى بولونيا (قانون سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٥) وفى رومانيا (قانون سنة ١٩٢١) وفى ألمانيا (بروسيا الشرقية) (قانون سنة ١٩١٩) • • وصدرت تشريعات أخرى فى يوغوسلافيا وهنجاريا والنمسا وأسبانيا وغيرها من الدول الاوروبية •

واذا استثنينا الاتحاد السوفييتى لوجدنا جملة ما اتخذته الدول الاوروبية آنفة الذكر من اجراءات قد عملت على اعادة توزيع الاراضى على نحو يزيد عدد الملكيات الصغيرة والمتوسطة ويحد من الملكيات الضخمة (Latifundia) واذا بحثنا الاسباب الدافعة الى تلك الاجراءات لوجدنا معظمها سياسى مرده الى محاولة بعض هذه الدول درأ آثار الثورة الروسية أن تنال من تفكير الشعب ٠ وقد سهل مهمة دول أوروبا الشرقية فى تقسيم جزء من الملكيات الكبيرة على العمال الزراعيين ان بعض كبار الملاك كانوا من الاجانب مما جعل توزيع الملكية كسبا سياسيا فى جبهتين ٠

٣ ـ واذا نظرنا الى الاجراءات الخاصة بتوزيع الملكية قبل الحرب العالمية الاولى (مع استثناء ما حدث فى المكسيك فى سنة ١٩١٠) لوجدنا هذه الاجراءات بعيدة كل البعد عن تسميتها « بالاصلاح الزراعى » اذ أن آثارها الاقتصادية والاجتماعية لم تمس النظام الاقتصادى أو الاجتماعى فى مجموعه بل أنها لم تهدف الى احداث أى تغيير فى توزيع الدخل الزراعى أو الحد من الريع بل هدفت الى تثبيت دعائم الملكية الكبيرة ٠

أما الاجراءات التى تمت فى بعض الدول الاوروبية بعد الحرب العالمية الاولى وأدت الى تقسيم مساحات كبيرة من الاراضى على المزارعين (كما حدث فى رومانيا) فقد استهدفت غايات مماثلة للغايات التى استهدفتها الاصلاحات الزراعية فى الدول غير المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية وأدت الى آثار ملحوظة فى بنيان بعض هذه الدول الاقتصادى والاجتماعى ، فتلك الاجراءات اصلاحات زراعية بالمعنى الذى نقصده ٠

وتتميز الاصلاحات الزراعية التى أخذت بها الدول غير المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية بأنها رغم ارتباطها بالاحداث السياسية فقد اصطبغت بالصبغة الاقتصادية الواضحة ٠ فالاصلاح الزراعى فى بوليفيا (منذ أغسطس سنة ١٩٥٣) قد تمخضت عنه الثورة البوليفية الاخيرة والاصلاح الزراعى المصرى وليد ثورة سنة ١٩٥٢ والاصلاح الزراعى فى الباكستان والهند وليد حركة الاصلاح العامة التى اتسم بها عهد الاستقلال والاصلاح الزراعى فى اليابان (سنة ١٩٤٦) متصلة حلقاته بالتطور العام الذى صبغت به سياستها نتيجة احتلال الجيوش الامريكية أراضيها منذ نهاية الحرب الاخيرة ، والاصلاح الزراعى فى فرموزا أملته الظروف السياسية الخاصة ٠

ولكنا لو نظرنا الى هذه البلاد جميعا لوجدنا فكرة البرنامج الاقتصادى العام قد استولت على تفكيرها ولوجدنا برامجها فى الاصلاح الزراعى متأثرة بفلسفة برنامج التنمية الاقتصادية ٠ فالاصلاح الزراعى فى نظرها ليس مجرد حد على الملكية أو مجرد تدخل لتوزيع ثمارها بل هو وسيلة لتحقيق الهدف الاسمى فى التنمية الاقتصادية ٠

ولا نود أن نسترسل فى تحليل العوامل الدافعة للاصلاحات الزراعية فى الدول غير المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية لاختلاف هذه العوامل وتشعبها باختلاف ظروف كل بلد من ناحية نظم الملكية والايجار والعلاقة بين المالك ومستغل الارض الزراعية . ولن نتناول بالتفصيل وصف مختلف الاجراءات التى اتخذتها كل دولة على حدة بل نكتفى بالاشارة الى أهم الاجراءات المشتركة التى أتبعت لتحقيق الاصلاح الزراعى فى الدول غير المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية ثم نبدى بعض الملاحظات العامة على مشكلة الاصلاح الزراعى فى هذه البلاد قاصرين بحثنا على أهمية العوامل الاقتصادية فى نجاح الاصلاح الزراعى والصلة بين الاصلاح الزراعى وحركة التنمية الاقتصادية العامة .

أهم الاجراءات التى اتبعتها الدول غير المتقدمة لتحقيق الاصلاح الزراعى

١ ـ اعادة توزيع الاراضى

٤ ـ ان المشاهد فى الدول المتقدمة فى أوروبا الغربية استقرار نظام الملكية الخاصة منذ زمن بعيد ووجود طبقة كبيرة من صغار الملاك ومتوسطيهم تقوم باستغلال ملكيتها بنفسها . أما فى الدول غير المتقدمة فبعضها لم توجد فيه الملكية الزراعية الخاصة على هذا النحو المتوازن المعروف فى أوروبا الغربية . فكانت توجد فى بعض البلاد الاسيوية طبقة خاصة من الملاك (مثال الزمندارى) لا تقوم بزراعة الارض أو الاشتراك فى استغلالها وان كانت تحصل على الريع من زراع الارض لذلك عمدت التشريعات فى هذه البلاد الى القضاء على هذه الطبقة وتقرير حق يشبه حق الملكية الفردية للقائم على استثمار الارض (مثال الهند والباكستان الشرقية) .

وكذلك فقد تركزت الملكية فى بعض الدول غير المتقدمة فى أمريكا اللاتينية فى يد عدد محدود من الملاك وحرم العاملون فى الزراعة من الملكية كما حرم السكان الاصليون من الملكية . ففى سنة ١٩٥٠ فى بوليفيا مثلا كان ٥ر٤ ٪ من مجموع الملاك يملكون ٧٠ ٪ من مجموع الاراضى المملوكة ملكية خاصة كما أن السكان الاصليون Comunidades قد نزعت ملكيتهم منذ سنة ١٩٠٠ وقد قضى الاصلاح الزراعى بتقسيم الملكيات الكبيرة التى لا يزرعها مالكها ونظم توزيع الملكية على الزارعيين وان كان قد أعاد للسكان الاصليين ملكيتهم الجماعية وأخذ فى هذا الصدد بنظام قريب مما أخذ به الاصلاح المكسيكى سنة ١٩١٠ حين نزع ملكية كبار الملاك ليعيدها الى القرية (Ejido)

أما الدول التى استقرت فيها الملكية الخاصة وان كان قد ساء توزيعها مثل مصر فقد وضعت باصلاحاتها الزراعية حدا أعلا للملكية الفردية ونزعت ملكية ما زاد عن الحد الاعلى لتوزيعه على المزارعين فى صورة ملكية فردية كاملة .

٥ ـ وتتضح أهمية الاصلاح الزراعى من البيان التالى الخاص باجـــراءات توزيع الملكية فى بعض الدول من ناحية مساحات الاراضى التى ينطبق عليها قانون نزع الملكية والمساحات المعاد توزيعها وعدد العائلات المستفيدة (١) ٠

المساحات وعدد العائلات التى تنطبق عليها اجراءات اعدة توزيع الاراضى (المســـاحة مبينة بآلاف الهكتارات الا فى حالات الاشـــــارة الصريحة الى وحدة قياس أخرى)

اسم البلد	المساحات المقرر نزع ملـكيتها أو اعادة توزيعها	المساحات التى أعيد توزيعهـا	عدد العائلات المستفيدة
فرمـــوزا			
أراضى الحكومة	٦٤	٥٢	١٠٦ر٨٢٣
الاراضى المملوكة ملكية خاصة	١٧٤	ـــــ	٣٠٠ر٠٠٠
تشيكوسلوفاكيا (قوانين سنة ١٩٤٥ ، ١٩٤٧ و ١٩٤٨)	٤ر٥٠٠	١ر٧٥٠	٣٥٠ر٠٠٠
مصر (قانون ١٩٥٢)	ـــــ	١٨٧ (ا)	ـــــ
فنلندا (قانون ١٩٤٥)	ـــــ	٢ر٠٥٣	١٢٩ر٦٨٠(ب)
ألمانيا (الجمهورية الفدرالية)	٢٨٠	٨٩	ـــــ
الهنـــد (ج)	١٦٠ر٠٠٠(د)	ـــــ	ـــــ
ايطاليـــا	٧٠٠	١٨٧	٣٩ر٦٩١
اليـــابان	٢ر٤٤١	٢ر٣٨٣	٤ر٢١٨ر٠٠٠(هـ)
المكسيك (من ١٩٤٦ الى ١٩٥٢)	ـــــ	٣ر٩٨٥ (و)	٨٤ر٥٤٧(ق)
باكســـتان (ط)	٥٩٥(د)	٢٧٤(د)	٢٧٨ر٦٤٨
بولندا (منذ ١٩٤٥)	ـــــ	٦ر٠٠٠	٩٨١ر٣٠٠
اسبانيا (ى)	٥٨٨	ـــــ	ـــــ
تركيا	ـــــ	٢٧٢(ك)	٥٥ر٣٨٥
يوجوسلافيا (قانون ١٩٤٥)	١ر٥٦٦	٧٩٧	٣١٦ر٤٦٤

(ا) المساحة بآلاف الافدنة والبيان خاص بالمساحات التى نزعت ملكيتها فى أول سنة من سنوات الاصلاح الزراعى

(ب) حالات نقل ملكية ٠

(ج) البيان خاص بستة أقاليم فقط ٠

(د) آلاف الافدنة ٠

(هـ) مزارعون ٠

(و) لا يشمل الا الاراضى التى حددت حيازتها نهائيا ٠

(ط) البيان خاص بولاية الحدود الشمالية الغربية فقط ٠

(ى) الاراضى الخاصة بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الاراضى ٠

(ك) يضاف الى ذلك ١٤٩ر٦٥٠ هكتار من المراعى موزعة على القرى ٠

ب التدخل لتحديد الريع ولضمان ثبات الاستغلال

٦ ـ تبدو مشكلة تضخم الريع الزراعى بشكل واضح فى البلاد القديمـــة وتزداد أهميتها كلما تركزت الملكية فى يد فئة قليلة وزاد ضغط عـــدد السكان

(١) الجدول مأخوذ من البيانات التى وردت وردت الى الامانة العامة للامم المتحدة والمنشورة فى سنة ١٩٥٤ United Nations "Progress in land reform" New York, table 25.

المتزايد على الارض • ويزداد تعقيدها كلما كان الانتقال صعبا من الزراعة الى المهن الاخرى •

ومن الملاحظ فى الدول الجديدة مثل الولايات المتحدة ونيوزلندا واستراليا عدم وجود أى تحديد لايجار الاراضى الزراعية • ولعل هذا يرجع الى كفاية الاراضى الزراعية وسهولة الانتقال من الزراعة الى المهن الاخرى •

أما الدول الاوروبية فقد دفع بها اختلال التوازن بين عرض الاراضى الزراعية وطلبها وما يترتب عليه من ارتفاع الريع الزراعى الى التدخل بجملة وسائل للحد منه •• فتتدخل الدولة لاقامة التوازن بين مركز المالك الممتاز ومركز المستغل الزراعى ، تحقيقا لثبات الاستغلال وضمانا لاضطراد تقدمه ، مقررة مدة دنيا للايجار آخذة بمبدأ التجديد الآلى مانعة التأجير من الباطن كما تتدخل أيضا لتقرر التعويض عما يدخله المستغل من اصلاحات على الارض •

واذا نظرنا الى الدول غير المتقدمة لوجدنا مشكلة الريع فيها أوضح من الدول المتقدمة ، نظرا لتكدس السكان على الارض المستغلة ، ولصعوبة نقلهم من الزراعة الى المهن الاخرى لاسباب عديدة اقتصادية واجتماعية وفنية وسياسية ، فالنقل من الزراعة الى الصناعة يقتضى استثمار كميات من رؤوس الاموال كما أن التصاق المستغل الزراعى بأرضه يجعل نقله الى ميادين النشاط الاخرى أمرا غير يسير فضلا عن أن اعداده الفنى لمهنة أخرى أصعب منه فى البلاد الاكثر تقدما وكذلك فان الرغبة فى تحقيق المساواة بين المشتغلين بالزراعة تخلق دافعا جديدا لتحديد الريع وذلك لان حصول بعض الزراع على جزء من الاراضى التى تنزع ملكيتها وتوزع فى الاصلاح الزراعى بينما لا يستطيع غيرهم من المزارعيين الحصول على أرض يؤدى الى الاخلال بالمساواة ويوجب تحقيق فائدة للمزارع الذى لا يصل الى الملكية وهى فائدة تتحقق عن طريق تحديد الايجار وتنظيم العلاقة بين المالك والمستغل الزراعى •

لذلك كله عمدت الدول غير المتقدمة الى تضمين اصلاحاتها الزراعية وضع حد أعلى لايجار الارض ، ووضع حد أدنى لمدة الايجار والاخذ بمبدأ التجديد الآلى وتقييد حالات الايجار من الباطن والتعويض عما يدخله الزارع من اصلاحات (الهند ، الباكستان ، فرموزا ، اليابان ومصر) •

وسنتعرض فيما يلى على التوالى لموضوع الاصلاح الزراعى والانتاج الزراعى ثم لموضوع الاصلاح الزراعى وحركة التقدم الاقتصادى •

الاصلاح الزراعى والانتاج الزراعى

٧ ــ ذكرنا ان البلاد غير المتقدمة تسيطر على تفكيرها الرغبة فى رفع مستوى المعيشة فيها عن طريق التوسع فى استغلال مواردها ولذا كان أى مساس بمستوى

انتاج الموارد المستغلة فعلا خطرا يهدد مستوى معيشتها المنخفض بل ويعوق حركة تقدمها الاقتصادى ٠

والزراعة هى المصدر الاساسى للدخل فى تلك البلاد وهى عماد حياة السكان اذ يتراوح نسبة السكان الزراعيين بين ٧٠ و٨٥ ٪ من مجموع السكان ، كما أن معظم صادرات تلك الدول من الحاصلات الزراعية ، فمستقبل البـــلاد غير المتقدمة الاقتصادى مرتبط الى حد كبير بمستقبل الانتاج الزراعى فيها ٠ لذلك تمعن الدولة النظر قبل أن تتخذ من الاجراءات ما يمكن أن يؤدى الى نقص فى الانتاج الزراعى وتسعى الى زيادة هذا الانتاج ما استطاعت الى ذلك سبيلا ٠

والمشاهد أن مستوى الانتاج الزراعى للارض فى جملته يبلغ حدا لا بأس به فى الدول غير المتقدمة وان كان لا يصل الى مستويات الانتاج فى الدول المتقدمة أما عن انتاجية العمل الزراعى فالملاحظ شدة انخفاضها فى الدول غير المتقـدمة رغم الارتفاع النسبى لانتاج الارض ٠ ويبين الجدول التالى هاتين الحقيقتين ٠

انتاجية السكان الزراعيين فى مختلف القارات وفى العـالم قبل الحرب وفى سنة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ (١)

(بالطن المترى)

القـــارة	الناتج فى الهكتار			ناتج الفرد فى الزراعة		
	قبل الحرب ٤٨/١٩٤٧	٤٨/١٩٤٧	منسوبة الى ما قبل الحرب	قبل الحرب ٤٨/١٩٤٧	٤٨/١٩٤٧	منسوبة الى ما قبل الحرب
متوسط العالم	١ر٢٤	١ر٣٠	١٠٥	٠ر٤٢	٠ر٤٢	١٠٠
أمريكا الشمالية والوسطى ...	١ر٠٧	١ر٥٠	١٤٠	١ر٨٠	٢ر٥٧	١٤٣
أمريكا الجنوبية	١ر٢٨	١ر٣٩	١٠٩	٠ر٥٨	٠ر٤٨	٨٣
أوروبا	١ر٥١	١ر٣٤	٨٩	١ر٠٤	٠ر٨٨	٨٥
أوسيانيا	١ر٠٦	١ر٢٠	١١٣	١ر٩٤	٢ر٣٨	١٢٣
اسيا	١ر٢٦	١ر٢٠	٩٥	٠ر٢٤	٠ر٢٢	٩٢
افريقيا	٠ر٧٧	٠ر٧٣	٩٥	٠ر١٢	٠ر١٢	١٠٠

ولما كانت اجراءات توزيع الملكية وحدها لا يمكن أن تكون ذات أثر بعيد فى انتاجية العمل الزراعى اذ أن هذه الانتاجية تتوقف على وجه الخصوص على عوامل فنية وانسانية أى على عوامل متصلة بطرق الانتاج واستخدام الالات وكفاءة العامل الفنية ولذلك يظل التساؤل قائما عما اذا كان الاصلاح الزراعى يمكن أن يؤدى الى رفع انتاج الارض مع انطباق قانون الغلة المتناقصة وعمـــا اذا كان من الواجب أن يقترن توزيع الارض نتيجة الاصلاح الزراعى بعدد من الاجراءات فى النطاق الفنى تهدف الى زيادة الانتاج ٠

(١) المصدر : هيئة التغذية والزراعة ـ النشرة الشهرية الجزء ٢ العدد ٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ٠ لا يشمل هذا البيان الاتحاد السوفييتى٠

٨ ـ يزعم أعداء توزيع الملكية الزراعية الكبيرة على المزارعين أن هـــذا التوزيع يحرم الزراعة من مزايا الانتاج الكبير ويقلل الاستثمار ويهبط بالناتج كما يزعمون أيضا أن التدخل فى توزيع الدخل الزراعى (بتحديد ما يحصل عليه المالك من ربح نتيجة تحديد الايجار عند مستوى أدنى من المستوى الذى تفرضه الظروف الاقتصادية) يجعل المالك يحجم عن القيام بوظيفته فى المشاطرة بالنصيب الاكبر فى الاستثمار فى الزراعة • كما أن تدخل المشرع لرفع دخل المزارع رفعا تحكميا سيضعف حافزه على العناية باستثمار الارض وبذل غاية الجهد فى رعاية قواها الطبيعية •

أما أنصار التدخل بتوزيع الملكية فيرون فى هذا الاجراء عنصرا أساسيا لتحقيق تقدم الزراعة • فالمالك الكبير لا يقوم دائما باستغلال أرضه بنفســـه بل يقوم غيره على زراعتها فلا تتوافر فى المستغل الزراعى الصفات التى تدفع به الى رعاية قوة الارض الطبيعية وتفادى انهاكها وزيادة الاستثمار فيها باستخدام المخصبات والقيام بالاصلاحات التى لا تجنى ثمارها الا بعد مدة طويلة ولذا يقل انتاج الارض وتنخفض انتاجية العمل الزراعى •

وقد لاحظت بعض البعثات الدولية التى أوفدت الى بعض البلاد غير المتقدمة التى تركزت فيها الملكية الزراعية تركزا كبيرا أن نظام استغـــلال الارض يعوق تقدم الانتاج الزراعى فقالت بعثة الامم المتحدة الى بوليفيا فى سنة ١٩٥٠ فى تقريرها عن تلك البلاد قبل الاصلاح الزراعى :

"the land tenure system almost completly blocks the development of a progressive agriculture

وقالت بعثة البنك الدولى الاقتصادية التى أوفدت الى العراق أن معظـــم الاراضى مملوكة لرؤساء القبائل والملاك العقاريين فى المدن بينمـــا لا يملك المزارعون الارض التى تنتقل من يد مزارع الى يد مزارع اخر من سنة الى أخرى الامر الذى يؤدى الى انعدام الدوافع لتحسين الارض وانتهت البعثة الى القول

"the system undoutedly retards progress and then undermines the health and vigour of the rural population, limits the market for industrial production, and may in the long run prejudice the stability of the social order."

٩ ـ على أن القول الفصل فى أثر توزيع الملكية الكبيرة على كمية الانتاج الزراعى وعلى انتاجية العمل فى الزراعة يقتضى النظر فى كل حالة على حـــدة ويقتضى البعد عن التعميم اذ الامر متصل بالحجم الامثل للمشروع الزراعى وهذا الحجم يختلف باختلاف نوع الاستغلال والظروف الاقتصادية العـــامة وعدد السكان ومدى التوازن بين توزيع الملكية وتوزيع الحيازة • فثمة بلاد تكون فيها الزراعة الخفيفة هى أكثر الطرق الفنية فى الاستثمار غلة وثمة بلاد أخرى تقتضى ظروفها الاخذ بالزراعة الكثيفة التى تستخدم أكبر عدد من العمال •

ومن الجلى أن تقدم فن الانتاج الزراعى وتغيير طرائقه يؤثر على ما يمكن أن يعتبر فى فترة ما حجما أمثل للمشروع الزراعى • وكذلك فانه فى البلاد التى تتركز فيها الملكية بينما لا يقوم المالك الكبير بدور هام فى الانتاج لا يؤثر توزيع الملكية فى حجم المشروع اذ تنقسم الملكية الكبيرة الى حيازات صغيرة مما يجعل تقسيم الملكية قليل الاثر فى تغيير الطريقة التى كانت متبعة فى استغلال الملكية الكبيرة قبل توزيعها •

وعلى ذلك ففى البلاد التى ينتشر فيها نظام الاستغلال المباشر اما بواسطة المالك (كما هو الحال فى دول أمريكا اللاتينية) أو بواسطة كبار المستأجرين (كما كان عليه الحال فى دول أوروبا الشرقية مثل رومانيا قبل الاصلاح الزراعى الذى تلى الحرب العالمية الاولى) فى هذه البلاد يقترن توزيع الملكية بتغيير حجم المشروع الزراعى • وعندما يكون المشروع الكبير ملائما لظروف تلك البلاد يستثنيه الاصلاح الزراعى من توزيع الملكيات المستغلة استغلالا حسنا ، ففى بوليفيا يستثنى من التوزيع الملكيات الكبيرة التى تكون مستغلة استغلالا طيبا بواسطة المالك نفسه بشرط أن يستخدم الالات فى الانتاج وهذا اجراء يتمشى مع ظروف تلك البلاد التى يلائمها الاستغلال الخفيف extensive agriculture

من كل ذلك يتضح أن الاصلاح الزراعى حينما يقوم بتوزيع الملكية لا يؤدى هذا التوزيع حتما الى تغيير حجم المشروع من ناحية مساحة الارض كما أن الاصلاح الزراعى الحكيم يدخل فى اعتباره حالة استغلال الارض قبل الاصلاح ويحاول الاحتفاظ ولو الى حين بالمشروعات التى تزداد فيها انتاجية العمل ما دامت حاجات الاقتصاد الوطنى لا تستلزم العدوان عن طريقة الاستغلال المأخوذ بها فى تلك المشروعات المستغلة استغلالا طيبا قبل الاصلاح •

١٠ ـ ويجدر بنا أن نبين أن حجم المشروع الزراعى لا يتوقف فقط على مساحة الارض االتى تقوم عليها الوحدة الانتاجية اذ المقصود بالحجم هو الحجم الاقتصادى وما الارض ـ وان كانت فى كثير من الاحيان العنصر الاهم ـ الا أحد العناصر وليست بالعنصر الاوحد فى تحديد حجم المشروع •

واذا بحثنا عن معيار لتحديد الحجم الامثل للمشروع الزراعى لوجدنا حجما مثاليا تحدده حاجات الاسرة مما يحفز الى القول بأن الحجم الامثل للمشروع الزراعى هو الحجم الذى يوفر للاسرة التى تقوم بالمشروع دخلا كافيا ومستوى معيشة لائق •

ولكن هذا الحجم المثالى وان كانت له ميزات اجتماعية لا تنكر فانه ليس بالحجم الامثل اقتصاديا economic optimum size فقد يكون الحجم الامثل للمشروع الزراعى فى بلد ما أكثر أو أصغر مما يكفى لاحتياجات الاسرة وفى الحالة الاولى يحسن أن يستخدم المشروع اجراء من خارج الاسرة أما فى الحالة

الثانية فيحسن أن يعمل أفـراد الاسرة خارج المشروع الزراعى أى فى مشروعات زراعية مجاورة أو فى أعمال غير العمـل الزراعى البحت ٠

والواقع ان الحجم الامثل للمشروع الزراعى من وجهة النظر الاقتصادية هو الحجم الذى يضمـن التوظيف الامثل لمختلف عناصر الانتاج أى التى تبلغ فيه النفقة المتوسطة أقل حد ممكن ٠ واذا أخذنا بهذا المعيار وأدخلنـا فى اعتبارنا اختـلاف الظـروف الطبيعيـة different types of natural conditions واختلاف كفاءة من يقومون على الاستغلال difference in managerial ability وأدخلنا فى اعتبارنا أيضا التغيير الذى يمكن أن يطرأ على الانتاج وعدد السكان والظروف الاقتصادية العـامة ٠ اذا أدخلنا فى اعتبارنا كل هـذه العوامل المتغيرة لانتهينا الى القول بأن الاصـلاح الزراعى (لكى يضمن استمرار تقدم الانتاج الزراعى وقيام الانتاج فى صور مشروعات تعمل فى أحسن الظروف أى مشروعات بلغت الحجم الامثل) لا بد وأن يضمن للمشروع الزراعى قدرا من المرونة يمكنه من أن يلائم حجمه مع تغير الظروف ليتجه دائما صوب الحجـم الامثل الاقتصادى ٠

ويمكن تحقيق هذه المرونة بما يأخذ به الاصلاح الزراعى حين يوزع الملكية على صغار الزراع من السماح بقيام مشروعات أكبر حجما من المشروعات التى تنشأ نتيجة توزيع الملكية ٠ وتلك مسألة متصلة بالحد الاعلى للملكية الذى يضـعه قانون الاصلاح الزراعى ٠ كما أن تيسير وسائل الائتمان التى يضمنها الاصلاح الزراعى للمشروعات الجديدة التى يتمخض عنها التوزيع (سـواء أكان ذلك لتمويل الانتاج أو للقيام بالاصلاحات الطويلة الاجل) يضع فى متناول المشروع الزراعى الوسيلة الضرورية لتعديل حجمه على النحو الذى يصل به الى الحجـم الامثل الاقتصادى ٠ ولا نزاع فى أن المنظمات التعاونية أو غيرها من المنظمات التى تقوم فى مراكز الاصلاح الزراعى تستطيع ان تلعب دورا هاما لتيسير التطور المتوازن فى حجم المشروع الزراعى ليصل الى المزج بين عناصر الانتـاج على النحو الامثل ٠

ويجب ألا يقتصر دور هذه المنظمات على الحلول محل المالك أو المؤسسات الخاصة فيما كانوا يقدمونه من خدمات للمنتج الزراعى ـ وخاصة فى البـلاد التى بلغت فيها انتاجية الرقعة الزراعية الى مستوى مرتفـع ـ بل يجب أن تنصرف أيضا الى البحث عن الوسيلة التى تضمن استمرار تقدم الانتـاج الزراعى وهو التقدم الذى لا يتيسر ـ على فرض ثبات فن الانتاج ـ ما لم يصبح ممكنا المزج بين عناصر الانتاج على نحو يزيد من انتاجها ٠ وقد يقتضى الامـر أن يشاطر التنظيم التعاونى للوصول الى هذه الغاية فى عمليات الانتاج ذاتهـا بل قد يقتضى الامر أن يتحول الانتاج الى انتاج جماعى اذا كان هذا الانتـاج الجماعى هو الحجم الامثل للمشروع ٠ هذا مع عدم اغفال أهمية الدوافع الفردية فى الانتاج الزراعى ٠

١١ ويمكننا أن نلخص الاجابة على السؤال الذى أشرنا اليه فى صدر هذا البحث بشأن أثر الاصلاح الزراعى فى الانتاج الزراعى بأن أثر توزيع الملكية على طريقة الاستغلال القائمة قبل الاصلاح يتوقف على التعديل الذى يدخله توزيع الملكية على حجم المشروع · أما عن كون هذا التعديل ضار بالانتاج أو مفيد له فأمر يتوقف على نوع المشروع الزراعى أى على نوع النشاط الذى يباشره الزارع من ناحية وعلى الوسائل التى يمكن ان يستخدمها الاصلاح الزراعى للوصول بالمشروع الى الحجم الامثل ·

وبيان ذلك أن المشروع الكبير فى الزراعة اذا حسنت ادارته له مزايا معروفة من ناحية استخدام الوسائل الفنية الحديثة فى الانتاج وسهولة الحصول على رؤوس الاموال وسهولة استخدام الآلات وحسن تسويق المنتجات بل له مزايا فى البلاد التى تضيق فيها الرقعة المنزرعة من ناحية توفير الارض التى تخصص فى حالة تقسيم الملكية لاقامة الجسور والمصارف الفرعية والقنوات وله مزايا أخرى من ناحية حسن تنسيق الرى والصرف فى البلاد التى يكون الرى والصرف فيها مشكلة هامة للانتاج الزراعى ·

ولكن ليس معنى هذا ان كل أنواع الاستغلال الزراعى تصيب النجاح فى ظل المشروع الكبير بل ان صورا كثيرة من الاستغلال الزراعى لا يتهيأ لها أكبر قدر من النجاح الا فى ظل المشروع الصغير · وكذلك فان البلاد غير المتقدمة المزدحمة بالسكان تحتاج الى توسيع فرص العمل فى الزراعة ما دام التحول الصناعى صعب المنال وقد يكون نظام الاستغلال الكبير حائلا دون تشغيل عدد كبير من الايدى العاملة فى الزراعة لا لما يتجه اليه من احلال الآلات محل الايدى العاملة فحسب بل لاتجاهه أيضا الى صور الاستغلال التى لاتحتاج الى عدد كبير من الايدى العاملة · فالمشروع الكبير قد يتجه الى احلال المراعى محل بينما تكون زراعة الخضر أكثر أنواع الزراعة أو قد يتجه الى زراعة القمح مثلا الزراعة ملاءمة لظروف البلد المزدحم بالسكان ·

ويجب ان يلاحظ من ناحية أخرى ان توزيع الملكية لا يقضى على كل مزايا المشروع الكبير فى الزراعة اذ يمكن تحقيق هذه المزايا عن طريق الاتحادات التعاونية التى تساعد المشروع الصغير الى الوصول الى الحجم الامثل على النحو الذى بيناه فى الفقرة السابقة ·

١٢ ـ هذا عن الاثر المحتمل لتوزيع الملكية فى الانتاج الزراعى · أما عن أثر التدخل بتحديد ريع المالك العقارى وفرض حد منخفض لايجار الاراضى الزراعية فاجراء يبعد أن ينتقص من الانتاج الزراعى الا اذا كان المالك يلعب دورا كبيرا فى تمويل عمليات الانتاج وارشاد الزارع وأدى تخفيض الايجار الى عدوله عن القيام بهذا الدور مع افتراض عدم وجود وسيلة أخرى لسد الفراغ الذى يحدثه انسحاب المالك من معاونة المنتج الزراعى ·

والواقع ان المنظمات التعاونية ووسائل الائتمان الزراعى التى تهيئها الدولة ومختلف سبل الارشاد التى توضع تحت تصرف المستغل الزراعى كل هذه الوسائل تيسر للمنتج سبل التغلب على الصعوبات التى تترتب على نقص اهتمام المالك بالانتاج • هذا الى أن زيادة دخل المستغل الزراعى تؤدى الى ارتفاع مستوى تغذيته ومستوى معيشته بصفة عامة وهو ما يساعد على زيادة انتاجية عمله فى الزراعة •

١١ ـ ولكن اذا كان توزيع الملكية وتحديد الريع لا يؤدى حتما الى نقص الانتاج الزراعى بل قد يؤدى الى زيادته اذا ما تيسر الوصول بالمشروعات الى حجمها الامثل فان ذلك لا يفيد ان الاصلاح الزراعى يحل المشكلة الرئيسية التى تشكو منها البلاد الزراعية المزدحمة بالسكان الا وهى عدم كفاية الرقعة المنزرعة لمواجهة عدد السكان المتزايد وتلك مشكلة متعلقة بموضوع التقدم الاقتصادى فى جملته وهو ما سنعرض له فى البحث التالى :

الاصلاح الزراعى وحركة التقدم الاقتصادى

١٣ ـ يمكن النظر الى الصلة بين الاصلاح الزراعى وحركة التقدم الاقتصادى فى البلاد غير المتقدمة من عدة نواح • فمثلا ما يؤدى اليه تقسيم الملكية الزراعية او التدخل فى توزيع الدخل الزراعى من أثر فى الانتاج الزراعى يؤثر بالتالى فى حركة التقدم الاقتصادى ما دامت الزراعة هى المصدر الاول للدخل وما دامت تنتج الجزء الاكبر من المواد التى تصدر الى الخارج اذ عن طريق هذا الدخل وعن طريق حصيلة التجارة الخارجية تتحدد الاستثمارات المحتملة فى الصناعة وتتأثر هذه الاستثمارات بالادخار الاهلى وبكمية العملات الاجنبية التى يمكن تخصيصها لشراء أموال الانتاج اللازمة من الخارج هذا اذا صرفنا النظر عن رؤوس الاموال الاجنبية وعن امكان استغلال الموارد العاطلة على وجه أفضل مع تمويلها عن طريق خلق الائتمان فى حدود طاقة الاقتصاد القومى •

وكذلك فان توزيع الارض نتيجة الاصلاح الزراعى واعدادها للانتاج فى ظل نظام الملكية الجديد وما يستتبعه من نفقات ادارية ومن ايجاد وسائل لمساعدة المالك الجديد على استغلال أرضه سواء أكان ذلك بانشاء مؤسسات عامة أو خاصة لتقديم الائتمان أو توسيع المؤسسات الموجودة او اقامة المنظمات التعاونية أو كان بشق ترع ومصارف فرعية أو شراء آلات تتمشى مع نظام الانتاج الجديد ، كل هذه النفقات تؤثر فى فروع النشاط الاقتصادى الاخرى باعتبار جزء منها على الاقل (يمثل النفقات الجديدة الناتجة عن توزيع الملكية التى لا تزيد الانتاج الصافى) عبء جديدا على الاقتصاد القومى بسبب ما يمكن أن يقع من سوء استخدام أموال الانتاج ومن زيادة أعباء النفقات الرأسمالية

للوصول الى نفس النتائج ، وان كانت هذه النفقات تعتبر من ناحية أخرى سوقا جديدا للانتاج فى فروع النشاط غير الزراعى ٠

كما أن المبادرة الى تعويض الملاك الذين نزعت ملكية أراضيهم يمكن أن تثير مشاكل مالية جسيمة ويمكن أن تهدد الاقتصاد القومى بالتضخيم وتلك مشكلة عامة يمكن ملافاة آثارها السيئة بتوزيع عبء التعويض على مدة طويلة ٠

ولعل أعمق الصلات بين الاصلاح الزراعى وبين حركة التقدم الاقتصادى فى مجموعها هى الصلة الناجمة عن أن الاصلاح الزراعى بشقيه (توزيع الملكية والتدخل فى الريع) اذا أجرى على نطاق واسع فى بلد ثروته الاولى ومصدر دخله الاهلى الاول هو الزراعة فانه يؤثر اذ ذاك تأثيرا كبيرا فى طريقة انفاق الدخل الاهلى ويؤدى هذا الى احداث تعديلات هامة فى البنيان الاقتصادى العام وهى تعديلات يحسن اتخاذ الاهبة لها حتى يمكن الوصول الى أحسن النتائج ٠ وسنقصر بحثنا على الصلة بين الاصلاح الزراعى وحركة التقدم الاقتصادى العامة على هذه الزاوية فحسب ٠

١٤ ـ ذكرنا ان الاصلاح الزراعى بشقيه يؤدى الى زيادة دخل الملاك الجدد ومستأجرى الاراضى الزراعية بينما ينقص دخل الملاك القدامى ـ ويتأثر الاقتصاد العام الى حد كبير وفقا لطريقة انفاق هذه الزيادة فى الدخل ٠ فقد يسعى الملاك الجدد والمستأجرون الذين زاد دخلهم الى زيادة الاستثمار فى الزراعة ويؤدى هذا الى تنشيط الصناعات التى تنتج الادوات اللازمة للزراعة أو تنتج الاسمدة اذا وجدت هذه الصناعات فى الداخل والا نشط استيرادها ، بل قد يقترن الاصلاح الزراعى باقامة بعض الصناعات الخفيفة لمواجهة الطلب الجديد على نوع مبسط من الالات يتمشى مع الملكية الصغيرة وبذا يزداد مستوى النشاط الاقتصادى ويزداد الاستثمار فى الصناعة زيادة متمشية مع حاجات السوق الجديد ٠

على ان الزيادة فى الدخل قد تنفق على شراء سلع الاستهلاك مثل الملابس وبذا تتسع سوق الصناعات الوطنية التى تقوم بانتاج الملابس ويزداد الاستثمار فى تلك الصناعات أو يشغل بشكل كامل ما يوجد عادة فى البلاد غير المتقدمة من طاقة صناعية عاطلة فى هذه الصناعات ٠ وقد تنفق الزيادة فى الدخل فى شراء المواد الغذائية وقد تترجم هذه الزيادة بتعديل فى زراعة الحاصلات اذ يزداد الجزء من الارض الذى يخصص لانتاج ما يستهلكه المزارع وعائلته من مواد غذائية وفى كلتى الحالتين لا تحدث الاثار الطيبة التى كان يمكن أن تصيب الاقتصاد الوطنى نتيجة انفاق الدخل على شراء السلع المصنوعة بل أن زيادة استهلاك المنتج الزراعى للمواد الغذائية قد تؤثر فى تجارة التصدير اذا بلغ التحول الى انتاج المواد اللازمة لاستهلاك المزارع نسبة كبيرة فضلا عن ان زيادة استهلاك المزارعين

للمنتجات الزراعية يؤثر فيما قد تكون الدولة بصدد تنفيذه من مشروعات صناعية يقتضى نجاحها وفرة المنتجات الزراعية ووفرة المواد الغذائية ووفرة حصيلة التجارة الخارجية • ويجب أن يلاحظ أن زيادة استهلاك المزارع للمواد الغذائية قد يزيد من انتاجية عمله فضلا عن مزاياه الاجتماعية وفضيلته الانسانية •

١٥ ـ هذا من ناحية آثار الزيادة التى تصيب دخل المزارعين أما من ناحية النقص الذى يصيب دخل كبار الملاك فان هذا النقص قد يضر ببعض الصناعات والخدمات الترفية فى الداخل • على أنه لما كانت معظم البلاد غير المتقدمة تستورد سلع الترف من الخارج كما أن بعض العناصر السالبة فى موازين مدفوعاتها ترجع الى نفقات السائحين الوطنيين فى الخارج فان الاصلاح الزراعى قد يقترن بتحسين ميزان المدفوعات دون أن يقابل هذا التحسين خسارة تلحق الاقتصاد الوطنى بسبب نقص الواردات •

واذا نظرنا من ناحية آثار الاصلاح الزراعى فى توجيه الاستثمار صوب المشروعات الصناعية لوجدنا ان توزيع الملكية وتحديد الريع يدفع بالادخار الذى كان ينصرف الى التكدس فى شراء الارض الزراعية الى الانصراف الى أنواع جديدة من الاستثمار وهذا مورد جديد لتمويل حركة التنمية الاقتصادية •

ومن بين المسائل الجديرة بلفت النظر فى هذا الخصوص مسألة التعويض الذى يناله المالك الزراعى فى شكل سندات تستهلك مما يدفعه الملاك الجدد على مدد طويلة قد تبلغ الثلاثين عاما • أى أن التعويض سيدفع من دخل الانتاج الزراعى مما يحفز الى محاولة توجيه هذا الاقتطاع من الدخل المستقبل الى الاستثمار فى الصناعة أو فى اوجه النشاط الاخرى التى يهدف برنامج التنمية الاقتصادية الى النهوض بها • ومن الممكن أن تقوم مؤسسات الائتمان العامة والخاصة بدورها العادى فى تقديم القروض على هذه السندات حتى يتيسر الاستثمار فى الصناعة أو فى أوجه النشاط الاخرى التى يهدف برنامج التنمية الاقتصاد القومى اذا توافر فيها شرطان : الاول ان يتم تقديم الائتمان فى الحدود التى لا تهدد الاقتصاد الوطنى بخطر التضخم والثانى أن يتم كجزء من برنامج التنمية الاقتصادية حتى لا تتجه هذه الاموال الى الاكتناز فى المعادن النفيسة أو الاستثمار ذى الغلة الوطنية المنخفضة هذا اذا أمكن الحيلولة بين الاموال التى تقرض للملاك القدامى وبين الهرب الى الخارج •

ويلاحظ أن مشكلة تنظيم الاقراض على سندات الاصلاح الزراعى لا تثور الا اذا كان تداول هذه السندات فى البورصة مقيدا وكان استهلاكها بطيئا اما اذا عمدت الدولة الى السماح للسندات بالتداول العادى وقامت باستهلاك جزء منها سنويا فان ما يسترعى النظر اذ ذاك هى مشكلة تفادى الاثار السيئة التى تنجم عن قيام المضاربة غير المشروعة بتخفيض اسعار السندات فى البورصة

وخاصة فى أول العهد باصدارها وكذلك مشكلة نسبة الاستهلاك السنوى للسندات وهى نسبة تحكمها القاعدة التى ذكرناها فى صدد الاقراض على سندات الاصلاح الزراعى والتى تقضى بوجوب البعد عن مخاطر التضخم .

١٦ ـ ومن الجلى ان التغير الذى يطرأ عن توزيع دخل الزراعة يؤدى الى اثار مالية تتناسب فى خطرها مع الاهمية النسبية للتغير الذى يطرأ على توزيع هذا الدخل . فتغير الطلب كما رأينا يؤثر على التجارة الخارجية ويؤثر بالتالى على حصيلة الضرائب الجمركية ومن المعروف ان هذه الحصيلة تعتبر من اهم موارد الميزانية فى البلاد غير المتقدمة . وكذلك فان الميل الى المساواة فى توزيع الدخل يؤثر فى حصيلة الضرائب على الدخل ايضا .

١٧ ـ مما تقدم يخلص ان الاصلاح الزراعى وثيق الصلة بالاقتصاد الوطنى فى مجموعه وبالحركة العامة للتنمية الاقتصادية فنجاح الاصلاح الزراعى كما بينا فى البحث الخاص بالانتاج الزراعى مرتبط بالمقدرة على زيادة الانتاج الزراعى أو على الاقل بالحيلولة دون انخفاضه وتلك المقدرة مستمدة مما يمكن أن يقدمه الاقتصاد الاهلى للمالك الجديد او للمستأجر الذى فقد مساعدة المالك من وسائل مادية للانتاج ومن ارشاد وخبرة حتى يتجه المشروع الجديد صوب الحجم الامثل . وبلوغ هذه الغايات يقتضى التنسيق بين برنامج التنمية العام وبين الاصلاح الزراعى فاذا كان الاصلاح الزراعى يحتاج الى بعض الاعمال العامة (طرق ، ترع ... الخ) وجب أن يتجه برنامج التنمية الى انشاء شركات عامة أو خاصة او تنظيم ادارات يمكنها القيام بمثل هذه الانشاءات واذا كان التحول الى انواع الزراعات الكثيفة بعد تجزئة الملكية لازما وجبت ملاءمة برنامج التنمية الاقتصادية مع هذا التحول فى الزراعة ، كما يجب العمل على توسيع سوق المنتجات الزراعية عن طريق تيسير وسائل النقل وتحسين وسائل التسويق فى الداخل والخارج وانشاء أماكن حفظ المنتجات الزراعية . وموضوع التسويق الخارجى مسألة بالغة الاهمية بالنسبة للدول غير المتقدمة اذ من بين اسباب التدهور المستمر فى نسبة مبادلتها الخارجية terms of trade ضعف تنظيم تجارة التصدير والاستيراد بينما تتمتع الاسواق الخارجية الاكثر تقدما المصدرة للسلع المصنوعة والمستوردة للمواد الاولية بميزات احتكارية فى حالتى التصدير والاستيراد وهى ميزات تؤثر فى نسبة المبادلة الدولية ولا يتيسر التغلب عليها الا باتجاه برنامج التنمية الاقتصادية فى البلاد غير المتقدمة الى ايجاد التنظيم التجارى القدير على مقاومة عناصر الاحتكار آنفة الذكر فى السوق الدولى وقد يقتضى الامر عقد اتفاقات بين بعض الدول غير المتقدمة تكفل النجاح لما يمكن ان تتخذه من اجراءات فى نطاقها الوطنى .

ولذلك فان الاثار التى تترتب على التغيير الذى يطرأ على توزيع دخل الزراعة والتى سبقت لنا الاشارة اليها تقتضى ان يسعى برنامج التنمية الاقتصادية

الى اختيار المشروعات الصناعية التى تجد لها سوقا فى التحول الذى يطرأ على طلب المزارعين ٠

وكل ذلك يقتضى تنسيق برنامج التنمية الاقتصادية على وجه يسمح بأن يشمل هذا البرنامج الاصلاح الزراعى كجزء منه ٠

ولا شك فى ان الهدف النهائى للاصلاح الزراعى ولبرنامج التنمية الاقتصادية العام فى الدول الغير المتقدمة هو القضاء على البطالة المقنعة والبطالة الجزئية وزيادة انتاجية العمل ٠ وتلك مشاكل لا يتيسر حلها بشكل كامل فى البلاد غير المتقدمة المزدحمة بالسكان ما لم تنشأ صناعات جديدة وتفتح آفاق جديدة أمام الانتاج الزراعى عن طريق زيادة الرقعة المنزرعة وزيادة الغلة الاقتصادية للارض باعادة النظر فيما يزرع من حاصلات وتطبيق مختلف الوسائل الفنية لزيادة الناتج ٠

١٨ ـ ويجدر بنا قبل الانتهاء من هذا الجزء من البحث الخاص بعلاقة الاصلاح الزراعى بالانتاج الزراعى وبحركة التقدم الاقتصادى بصفة عامة أن نؤكد أهمية المشاكل الادارية التى يثيرها تنفيذ الاصلاح الزراعى ويثيرها تنسيقه مع برنامج التنمية الاقتصادية العام ٠ فتنفيذ الاصلاح الزراعى يحتاج الى جهاز ادارى عالى الكفاءة ، اذ أن الاستيلاء على الملكية وادارة الاراضى المنزوعة ملكيتها انتظارا لتوزيعها وتحديد المنتفعين الذين يستفيدون من الاصلاح ثم ايجاد التنظيمات الجديدة لمساعدة المالك الجديد مثل التنظيمات التعاونية ومراكز الارشاد وادارة هذه التنظيمات وكذلك رقابة تنفيذ القوانين التى تحدد ايجار الاراضى الزراعية كل هذه الامور تحتاج الى جهاز ادارى عظيم الكفاءة ٠

وما يثيره تنفيذ الاصلاح الزراعى من صعوبات ادارية يثيره أيضا تنفيذ برنامج التنمية الاقتصادية العام وتنسيق هذا البرنامج على نحو يضمن نجاح الاصلاح الزراعى ٠

ومن الجلى أنه كلما ارتقى الوعى القومى وارتفع المستوى الثقافى للمزارع كلما سهل تنفيذ الاصلاح الزراعى ، فنجاح الاصلاح الزراعى مرتبط بالروح التى تسود الريف اذ يجب ألا يتلقى المزارع الملكية الجديدة أو الزيادة فى الدخل كمنحة يسارع الى تبذيرها بل يجب ان يستقر فى الضمير الجماعى ان كل هذه المزايا انما هى وسائل للوصول الى درجة أكبر من التقدم والى مجتمع أصلح ٠

الخاتمة

ان الاصلاح الزراعى ظاهرة عامة تبدو فى حياة الامم كلما وجدت ظروف معينة تسلط الاضواء على مشكلة الملكية ومشكلة الريع وتظهر كلما تهيأت أسباب العمل الحازم الجرىء نتيجة قيام الثورة أو بسبب الخوف من قيامها أو نتيجة حدوث تغير عميق فى البنيان السياسى للدولة «كتحرر الشعوب الاسيوية»

الامر الذى يدفع الى البحث عن وسائل تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى وتأكيد الحريات السياسية التى نالها الشعب وترجمتها الى حقوق اقتصادية فى الملكية الزراعية أو فى الريع ٠

ولا نزاع فى أن النظر الى الاصلاح الزراعى من الزاوية الاجتماعية أو السياسية يؤكد أهميته كاجراء أساسى للتقدم ٠

ولا نزاع من ناحية أخرى فى أن للاصلاح الزراعى مزاياه الاقتصادية لما يتيحه من اعادة تنظيم الانتاج الزراعى على أساس علمى وعلى نحو يتفادى مساوىء نظام الملكية الكبيرة واستغلال الارض بغير ملاكها أو استغلالها بمستأجرين يعجزهم الايجار المرتفع عن التقدم بفن الانتاج مع المحافظة على قوى الارض الطبيعية ـ ولا نزاع أيضا فى أن الانخفاض الذى يطرأ على قيمة الاراضى الزراعية نتيجة الاصلاح الزراعى يوجه جزءا هاما من الادخار الوطنى صوب أوجه الاستغلال فى الصناعة والتجارة ٠

ولكن الاصلاح الزراعى لا يؤتى كل ثماره الا اذا اقترن بالتدخل فى الانتاج الزراعى لتوجيهه صوب المشروع الامثل من ناحية نوع الزراعة ومن ناحية حجم المشروع مع ضمان المرونة اللازمة لتغير هذا الحجم مع تطور فن الانتاج والظروف الاقتصادية العامة (ولعل أكبر خطر يمكن أن يتعرض له الاصلاح الزراعى هو تفتت الملكية) ومن الواجب النظر الى الاصلاح الزراعى كجزء من برنامج التنمية الاقتصادية العام حتى يتم التقدم المتوازن فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى وبصفة خاصة فى البلاد غير المتقدمة المزدحمة بالسكان حيث لا يتيسر رفع مستوى المعيشة بدرجة محسوسة ما لم تنشأ صناعات جديدة تستهلك الجزء الفائض من السكان عن حاجات الانتاج الزراعى ٠

عبد المنعم الطنامل

النواحى الاقتصادية للانتـــاج الحيوانى

ترجمة ملخصة لمقـــال

بقلم الدكتور عمر وهبى ـ جامعة القاهرة

ان الانتاج الحيوانى يمكن تحليله من وجهة نظرين : وجهة نظر المنشئات الفردية ، ثم من وجهة النظر القومية ٠

فمن وجهة النظر الفردية ، يمكن اعتبار الانتاج الحيـــوانى كمشروع يستخدم الموارد الزراعية ، فهو فى تنافس مع المشروعات الاخرى للمزرعة فيما يخص العمل والارض ورأس المال ٠

فالشىء الذى يدفع بمدير مزرعة الى تربية الحيوان أو عدم تربيتها انمـا هو الدخل الصافى من هذه التربيـــة (داخلا فيها اعتبارات المحـــافظة على التربة الخ) مع مقارنته بالدخول من ألوان النشاط الاخرى فى المزرعة ٠

وقرار المدير فى هذه الامر انما يدخل فيه اعتبارات التكلفـــة والاثمان والمخاطر وعدم التأكد ، كما يدخل فيه علاقة المواد الداخلة بالناتج ٠

وهناك وسيلة اقتصادية بسيطة يقرر بواسطتها مدير المزرعة مدى انتاجه الحيوانى ان وجد ، بالنسبة الى انتاج المحصولات فى ظل موارد معينة للمزرعة، هى الارض أساسيا ٠

هذه الوسيلة تتجلى فى الرسم البيانى المنشور فى القسم الانجليزى من هذا العدد) ، الذى يمدنا بكافة التركيبات الممكنة للنوعين من الانتاج الحيوانى وغيره على ضوء مقدار معين من الموارد ٠

وحيث أن مدير المزرعة تدفعه العوامل الاقتصادية أكثر من الفنيـــة ، فمجهودات العلماء البيولوجيين لا تفيد ـ فى حد ذاتها ـ فى حل المشكلة ٠

فالتركيب الذى يؤدى الى أقصى استخدام لمواردنا انما يحدد اعتبار الاثمان التى يمثلها الخط CD المماس لمنحنى الموارد AB ٠ وهذا الخط يمثل نسبة أسعار المبيعات من الانتاج الحيوانى الى انتاج المحصولات فى وقت معين ٠ ونقطة التماس F تعطينا الجواب ٠ اذ أنها تركيب من الوحدات OL على خط الانتاج الحيوانى والوحدات OP على خط انتاج المحصولات ٠

والمنحنى السلبى AB يرينا حالة التنافس بين الانتاج الحيوانى وانتاج المحصولات ٠

ولكن هذا الشكل لا يتفق تماما مع الواقع ٠ اذ أن هنـــاك تكامل بين المشروعات الزراعية المختلفة ، فانتاج محصول معين يؤدى الى انتاج محصول اخر دون الحاجة الى موارد اضافية ٠ ففى الانتاج الحيوانى مثلا ، نجد تكاملا فى الانتاج بين الجبن وانتاج العلف ٠ اذ أن بعض مخلفات الجبن ، كاللبن الخاسر كثيرا ما يخلط بالعلف ٠

فاذا ما حدد مدير المزرعة حجم الانتاج الحيوانى بالنسبة للمشروعـــات الاخرى فى المزرعة ، فسرعان ما تواجهه علاقات المواد الداخلة فى النـــاتج ٠ فنظرا للثبات الحتمى لبعض عوامل الانتاج فى العالم البيولوجى ، فان الانتاج يخضع لقانون تناقص الغلة ٠ ومن ثم تثار مسألة النقطة التى عندها يتعين على المدير وقف استخدام أى موارد جديدة ٠ ومن ثم كانت نقطة الحصول على أقصى انتاج ممكن هى محصلة العامل البيولوجى والعامل الاقتصادى ٠ فعامل العلف فى تسمين العجول مثلا هو العامل المتغير وهو فى الواقع العامل الاهم للانتاج الحيوانى ٠

والشكل الثانى فى المقـال الاصلى يدلنا على علاقة مفترضة بين تكلفة العلف فوق الحد الادنى اللازم لبقاء العجـول وبين ناتـج اللحـــم (أى الزيادة فى الوزن) ٠

فأقصى مستوى للاعلاف انما يحدده المماس CD ، وهو خط ثمن العلف ـ اللحم ، ثم منحنى الانتاج AB فى نقط التماس ٠

فاذا ما أعطيت علاقة الانتاج ، ونسبة سعر الاسواق فى المواد الداخلـــة والناتج كما هى فى الشكل السابق ، فان المدير يحقق أقصى ربح ممكن بعلف الذى يحصل به على نتاج اللحم

وعندما نتناول أكثر من عامل فى الانتاج ، فلا تكفى الرسوم البيانية ، وانما لا بد من الالتجاء الى معادلات رياضية ٠ فالمعادلة الاتية التى تحوى ثلاثة عوامل مستقلة وعامل متغير مستقل تمدنا بانتاج اللبن لنوع معين من الابقار ٠

$$ص = ا + ك س_1 + ح س_2 + ء س_3$$

فيها ص تمثل انتاج اللبن و س١ ، س٢ ، س٣ تمثل عوامل ثلاثة للانتاج كالعلف والعمل والحظائر مثلا ، والرموز ا ، ب ، جـ ، د تشمل معالم المعادلة التى يمكن تقديرها ٠

هذا التحليل يدلنا على الاهمية النسبية للعوامل الداخلة فى حساب انتاج اللبن · وهو خطوة ضرورية لادخال اعتبارات التكلفة – المنتجات – الثمن · والعامل ذو المعامل الاكبر يلقى أقصى اعتبار ·

ولكن القائمين بالانتاج الحيوانى ، كثيرا ما يقومون بخلطة العلف جريا على التقاليد القائمة ، دون مراعاة نسب أسعار عناصر هذه الخلطة · بين المركزات والعلف العادى · ثم بين محتوى هذه الخلطة ، ثم النسب بين البروتينات والكاربوهايدرات · وتكون النتيجة عدم تحقيقهم لاقصى ربح ممكن ·

والرسم البيانى الثالث فى الاصل يمثل كافة التركيبات الممكنة للعلف :

هذا هو نموذج اقتصادى يصور أرخص خلطة للمواد الداخلة فى العلف يمكن أن تمدنا بمقدار معين من الناتج فتعطينا أقصى الربح ، فالمنحنى AB يعطينا كل التركيبات المختلفة لنوعين من العلف ، البروتينات والكاربوهايدرات التى يمكن أن تمدنا بناتج معين ، لنقل مثلا ٢٠ رطلا من اللبن ، فاذا طبقنا خط الذى يمثل نسب الاسعار للعلف فى وقت معين على منحنى الانتاج CD الاثمان فخير نقطة لخلط العلف هى F نقطة التماس التى تعطينا أرخص نسبة يمكن أن تنتج عشرين رطلا من اللبن فى ظل الاسعار السائدة ·

دور مربى الحيوانات وعلماء البيولوجية فى مقدار الكفاءة

ان انتاج نوع معين من الابقار مثلا يمكن دفعه الى الامام بتحسين الانتاجية الوراثية لهذا النوع ، كما أنه يمكن دفع هذا الانتاج نسبيا ، لو قام مربى الحيوانات بمحاربة الامراض التى تصيبها أو تنويع العامل الثابت فى الانتاج ·

والينا الرسم البيانى الرابع فى الاصل

فاذا طبقنا خط الاثمان للنوعين من الانتاج المفترضين فى الشكل الرابع فنحن نستطيع تحديد أعلى مستوى للاعلاف فى كل من النوعين ·

فصاحب القطيع المنخفضة ألبانه ، سيحتاج الى أعلاف مقدار OB حتى يحصل على ألبان OH ولن يحصل على OE الا بتكلفة اضافية تفوق الدخل ، وذلك بسبب التحرك الى أعلى مستوى للاعلاف OA · وتقاطع النوعين من الانتاج فى الشكل الرابع له مبرراته فى أن القطيع ذو الانتاجية العالية يحتاج الى مستوى من التغذية OD أعلى لبقائه من القطيع ذى الانتاجية المنخفضة OC · كما أن النوعين من الانتاج يفترض ثلاث مراحل فى انتاج اللبن ، مرحلة ذات انتاجية حدية متزايدة ، وأخرى ثابتة ، وثالثة متناقصة ، ومرحلة رابعة يكف فيها تزايد الالبان ويبدأ الحيوان فى زيادة وزنه ·

وهذه الافتراضات كلها خاضعة للتجارب ٠

تربية الحيوان كمشروع قومى :

ان تربية الحيوان من وجهة نظر الاقتصـــاد القومى ، هدفه هو أقصى استخدام للموارد المخصصة للانتاج الحيوانى من أرض وعمـــل ورأس مال ٠ فمتوسط الانتاج أى الانتاج الكلى مقسما على وحدات عوامل الانتاج يجب أن يبلغ أقصاه ٠ ولكن قد يحدث أحيانا أن نسعى الى أقصى انتاج حيوانى بغض النظر عن اعتبارات التكلفة ٠ اذ قد تنشأ أحوال طارئة ، كزيادة السكان نتيجـــة وفود لاجئين مثلا ، مما يدعو الى نشأة حاجة غير متوقعة لكمية اضافية من الاغـذية الحيوانية البروتينية ٠ ففى مثل هذه الاحوال الطارئة ، لا يمكن تكييف الموارد الثابتة المخصصة للانتاج الحيوانى مع الموقف الطارىء الجديد ، مما يدعـو الى استخدام الموارد المتغيرة الى النقطة التى يبدأ فيها الانتاج الكلى فى التناقص ٠٠ وهذه العملية ليست اقتصادية للمنتج الفردى كما رأينا ٠ ومن ثم قد تمنـــح اعانات انتاج للقائمين بتربية الحيوان لتعوضهم عن الخسائر التى يلاقونها نتيجة تجاوزهم أقصى نقطة للمواد الداخلة ٠

دكتـــور عمر وهبى

قسم الاقتصاد الزراعى
كلية الزراعة ـ جامعة القاهرة

مشـــكلة الرقابة على الاسعار الزراعية

ترجمة ملخصة لمقـــال

بقلم

الدكتور السيد جاب الله

(أ) ماهى المبادىء العلمية التى تقوم عليها عليها رقابة الاسعار للمحصولات الزراعية ؟

ان تحليلنا هنا لن يتناول مشاكل التسويق للمنتجات الزراعية ، وانما سيتناول نواحى الانتاج الزراعى وأثرها فى دخل المزارعين واشـــباع حاجات المستهلكين ، كما سيتناول مسألة الرقابة على الاسعار الزراعية كاجراء عمومى مصحح لهذه الامور ٠

ولنبحث أولا كيف يعمل نظام الاثمان الحرة فى الانتاج الزراعى ، ان نظام الاثمان غير المقيد يحدد تركيب التنظيم الزراعى للمنشئات الزراعية ٠ فالاثمان السائدة أو المتوقعة للمنتجات الزراعية وللعناصر الداخلة فى تكاليف انتاجها ، يستخدمه المنتجون الفرديون كمرشد وموجه لهم للحصول على أقصى ربح ممكن ٠ فهم على ضوء هذه الاثمان يكيفون نوع المحصولات التى ينتجونها ومقدارها ، كما يكيفون النسبة التى تستخدم من عناصر الانتاج المختلفة والوسائل التى تتبع ٠ كما ان نظام الاثمان الحرة يحدد أيضا نصيب كل عنصر من عناصر الانتاج من الدخل ٠

وهناك ترابط وثيق بين هاتين الوظيفتين للاثمان الزراعية غير المقيدة ٠ فما دام هدف الانتاج هو تحقيق أقصى ايراد ممكن للمنتجين الزراعيين ، فهم يستخدمون الاثمان كمرشد لهم فى أى مقادير من عناصر الانتاج يمكن استخدامها بحيث تحقق أعلى دخل ممكن ٠ وهم فى نفس الوقت ينتجون المحصولات التى يرغب فيها المستهلكون ويقدرونها أعلى تقدير ممكن ٠

ولا شك أن نظام الاثمان الحرة يلعب دوره فى نظام زراعى تسوده الملكية الفردية ، والانتاج الفردى ٠

ولا شك أيضا ، انه يدخل فيه درجة كبيرة من عدم التأكد ، مردها ان هناك وحدات اقتصادية مستقلة ، يقوم اصحابها منفردين بقرارات مستقلة وفق مايتوقعه كل من تحقيق أعلى دخل ممكن ٠

(ب) أسس الرقابة على الاثمان الزراعية

ومادام هناك ترابط وتداخل بين وظيفتى الاثمان ، فى تحديد الدخل ، وتجديد استعمال عناصر الانتاج الزراعى ، فالاشراف على واحدة منها يؤدى الى الاشراف على الاخرى ٠

فهناك نظامان لهذا الاشراف :

١ ــ نظام الرقابة على الاسعار الزراعية نفسها ، مما يحقق دخلا أقل أو أعلى للمزارعين ٠ مما لو كان هناك نظام حر للاثمان ٠ فهذا النوع من الرقابة يركز الانتباه على جريان الدخل ما بين الاجزاء الزراعية والاجزاء غير الزراعية من الاقتصاد ٠

فاذا ما حددت أسعار المحصولات الزراعية ، بشكل يحقق دخلا معينا للمزارعين ، فان هذا يترتب عليه كنتيجة ثانوية ولكنها حتمية استخدام معين لعناصر الانتاج وموارده ، على ضوؤ هذه الاسعار المحددة ٠

فمقابل كل نظام للاثمان الزراعية ، يبرز نظام متفق معه من الدخل الزراعى واستخدام معين لعناصر الانتاج وموارده ٠

ولا شك ان هذا النظام يختلف فى حالة الاسعار الحرة غير المقيدة عنه فى حالة الرقابة على الاسعار ٠

٢ ــ وهناك نظام آخر للرقابة ، يتحكم فى الموارد المخصصة للانتاج الزراعى ، بتحديد جزء معين من هذه الموارد لانتاج محصول معين ٠٠ وهو أيضا بدوره يؤدى الى نتيجة ثانوية ولكنها حتمية الا وهى التحكم فى الدخل الزراعى ؛ وذلك الى المدى الذى يتحكم فيه نظام الرقابة فى استخدام الموارد الزراعية نفسها

فنظام الرقابة على الاسعار الزرعية نظام مزدوج ثنائى له شكلان ٠

١) رقابة الاثمان الزراعية التى تحدد الدخل ٠٠

٢) رقابة الاثمان الزراعية التى تحدد موارد الانتاج ٠

ورغم ترابط هذين النوعين من الرقابة ، الا انه لا يمكن الخلط بينهما ٠ اذ ان الاختلاف بينهما ليس مجرد خلاف تركيبى ، ولكنه خلاف وظيفى ، فكل منهما ليس مستقلا عن الآخر فحسب ، ولكنه متناقض معه أيضا وبشكل حاسم ٠

كما ان علاقات الاثمان التى تحل مشكلة كل منهما تختلف عن الآخر ، مما يتطلب أنواعا من الاجراءات مختلفة ٠

الرقابة على الاثمان الزراعية من زاوية المساواة الاقتصادية

ان نسبة أسعار المنتجات الزراعية الى أسعار المنتجات غير الزراعية هى التى تحدد توزيع الدخل بين المزارعين وغير المزارعين ٠

وتصحيح الاسعار معناه تحقيق دخل زراعى يمكن اعتباره « معقولا » و « عادلا » للمزارعين ٠

هذه النسبة تتوقف على علاقات القوى المتصارعة التى تشكل تشريع الاثمان الزراعية ، ومقدار انطباقها مع الفكرة السائدة عن المساواة ٠

والرقابة على الاسعار ، وما يترتب عليه من تنظيم لجريان الدخل بين الاجزاء الزراعية والاجزاء غير الزراعية من الاقتصاد ، لا يغير من صفة الاثمان الزراعية كأداة رأسمالية ٠

ففى ظل الرقابة ، تستخدم الاسعار المحددة ٠

١) كوسيلة لتحقيق أقصى ربح ممكن للمزارعين وغير المزارعين ، كل على حساب الآخر ، وفقا لسياسة الرقابة نفسها ، وفى خدمة من هى والى أى حد تقوم ٠

٢) كما ان الاسعار المحددة ، تستخدم أيضا كأداة ، يحدد على ضوئها المنتجون مقدار الموارد التى تستخدم لتحقيق أكبر دخل ممكن ٠

الا أن نظام الرقابة بعكس النظام الحر للاثمان ، يتولد عنه عمل جماعى من جانب المزارعين وغير المزارعين ٠ بينما ان النظام الحر للاثمان يترك كل منتج يحدد بنفسه ما يرى فيه أقصى ربح ممكن له ٠ الا أن نظام الرقابة لايغير الصفة العامة للاقتصاد السياسى ٠

ورغم بقاء الصفة العامة للاقتصاد السياسى ، الا ان هناك تغيرات تحدث فى اطاره نتيجة الرقابة على الاسعار ٠ اذ يتحول الامر من نظام مناقشة الى نظام احتكارى ٠

فالمزارعون فى موقف أسوأ نسبيا بالنسبة لغير المزارعين ، اذ أنهم يبيعون محصولاتهم فى سوق حرة ، سوق منافسه ، بينما يشترون وسائل انتاجهم فى سوق احتكارية وهذا الضرر اللاحق بالمزارعين يتعمق فى فترات التقدم الفنى وزيادة القوة الانتاجية ، كما يتعمق أيضا فى فترات الكساد وذلك بسبب تركيب التكاليف الزراعية وبسبب المنافسة ٠ اذ لا بد من المحافظة على نفس المستوى للانتاج الزراعى ٠

وعندما يهبط الدخل الزراعى فى فترات كهذه ، فان المزارعين يقومون بضغط من أجل اعانة الاثمان والانتاج الزراعى ومد أجل اجراءات فى الاسواق ، تمكنهم من مواجهة المزايا التى يتمتع بها الجزء الاحتكارى من الاقتصاد ٠

وعلى العكس من هذا ، عندما يشتد الطلب على المنتجات الزراعية بالنسبة للعرض ،كما يحدث عادة خلال الحرب أو التضخم المتزايد أو التصنيع السريع ، فان المزارعين يشتطون فى المطالبة بأسعار عالية لمحصولاتهم اذا لم يكن هناك ثمة رقابة ٠ وذلك لان الانتاج الزراعى لا يستطيع ان يتوسع سريعا لمواجهة الطلب المتزايد ، بسبب العوامل الفنية حتى ولو فرض وتوفرت موارد جديدة للانتاج الزراعى ٠ وهذا من شأنه ان يخلق موقفا احتكاريا ، مما يؤدى بالمستهلكين الى القيام بضغط لوضع حد لارتفاع الاسعار ٠

ورغم أن الرقابة على الاسعار من الوجهة النظرية والعملية لها حدودها ، الا انها آداة سياسية سريعة لمواجهة النتائج المتولدة من ترابط النوعين من الاقتصاد ٠ الاقتصاد الزراعى القائم على المنافسة ، والاقتصاد غير الزراعى الذى يتمتع بدرجات متفاوتة من الصفة الاحتكارية ، مما يعرض للتضخم والانهيار ٠

والمزارعون فى فترات الازمات يطالبون باعانات أكثر مما يطالبون بفرض رقابة على الترستات أو تثبيت النقد أو التنمية الاقتصادية ٠

ولا شك ان مكافحة الاحتكار باحتكار مقابل ،يؤدى الى انقاص الانتاج القومى ،ولكنه يفضل من الناحية العملية للابقاء على المساواة بين الاجزاء المختلفة للاقتصاد ، ولو أنه لا يؤدى الى مستوى أعلى للانتاج ٠

كما ان المستهلكين وخاصة ذوى الدخل المحدد الثابت ، يقومون وقت ارتفاع الاسعار بضغط من أجل تحديد الاسعار والرقابة على الاستهلاك أكثر مما يطالبون بالرقابة على التضخم ٠

وفى ظروف كهذه اقتصادية سياسية ، نرى الاقتصاديين يوافقون على الرقابة على الاسعار الزراعية ، اذ انهم قوم سياسيون واقعيون ، مع ان أبسط مبادىء الاقتصاد تقول لهم بأن هذه الرقابة لا يمكن ان تفلح الا فى معالجة الاعراض وحدها ٠

الرقابة على الاسعار الزراعية من وجهة الكفاية الاقتصادية

ان الكفاية الانتاجية للزراعة ، من الناحية النظرية ، تتطلب تركيبا معينا للانتاج الزراعى بشكل لا يمكن معه زيادة الانتاج عن طريق تركيب آخر ٠ بل أكثر من هذا يجب ان يؤدى أى تركيب آخر الى نقص فى الانتاج ٠

وهذا التركيب الاقصى للانتاج الزراعى يتوقف على عاملين :

١) تفضيل المستهلكين ٠

٢) والكمية الموجودة من الموارد التى تستخدم فى الانتـــاج الزراعى ٠ باعتبارها وحدات فنية ، تستخدم لتحقيق أقصى اشباع ممكن لحاجات المستهلكين

وأقصى انتاج زراعى ، هو الذى يحقق أقصى انتاج لاشـــباع حاجات المستهلكين مع انتاجها بأقل حد من الموارد الفنية اللازمة لانتاجها ٠

والنظرية الاقتصادية هى التى تستطيع الجواب على السـؤال التالى : « كيف يمكن استخدام وتنظم موارد معينة لتحقيق أقصى انتاج ممكن ؟

والجواب يتوقف على النظرية الحدية ٠ أى باسـتخدام كل وحدة من الموارد الزراعية استخداما حديا ٠ اى ان الوحدة لاتستخدم الا بالشكل الذى يحقق أعلى انتاج لهذه الوحدة ، والا اضطر المستهلكون ـ اذا بقيت العـــوامل الاخرى قائمة ، الى آداء أثمان أعلى بدون مبرر ٠

والرقابة على الاسعار التى تحدد أقصى انتاج ممكن ، تتطلب استخداما حديا للموارد فى تنظيم الانتاج الزراعى ٠

وهذا يتطلب نوعين من الاجراءات :

١) معونة سابقة للاسعار الزراعية كى يسترشد بها الزراعيون فى مقدار وكمية الموارد التى تخصص لمختلف فروع الانتاج الزراعى ، تمكنهم تحقيـــق أقصى ربح ممكن ٠

٢) ثم قابلية التحرك للموارد الزراعية ، حتى تستخدم كافة الوحـــدات الاستخدام الحدى المطلوب ٠

وفى تلك الحالة يختفى عامل الربح كعامل اقتصادى ، ويبرز عامل أقصى انتاج يطلبه المستهلكون ٠

ومن هنا تتحول الرقابة على الاسعار من آداة رأسمالية الى آداة اشتراكية لتحقيق أكبر كفاية ممكنة للانتاج الزراعى ٠ فمسألة الدخل الزراعى هنا تكون خاضعة لمسألة كفاية الانتاج وتحقيق أكبر انتاج زراعى ممكن ٠ والتحرك غـير المقيد لموارد الانتاج ، والمعرفة السابقة للاسعار ، انما هما اجراءان اشتراكيان ، باتباعهما يتحقق النظا مالاشتراكى فى الزراعة ٠

لان التحرك غير المقيد للموارد معناه أن يتاح لكل منشأة أن تحصل عـلى الموارد التى تحتاجها ، مما يتطلب بدوره ألا تكون هذه الموارد ملكا لافراد ، وانما يجب أن تكون ملكية عامة ، تستطيع منشأة أن تحصل منهـــا على ما يحقـــق الاستعمال الحدى لهذه الموارد ٠

والمعرفة السابقة للاسعار معناها نهاية الانفراد بالقـــرارات اذ أن كافة المؤسسات التى تعـرف الاســـــعار المستقبلة ، لن تعمل كساعيـــة للربح ، وانما تعمل كمكيفة للكميـــة المستخدمة من الموارد .

ومن ثم كان الاستخدام للموارد الذى يحقق أقصى كفاية ممكنة ، لا يعنى الزراعة القائمة على الملكية الفردية مهما كانت اللوائح والقوانين التى تصـــدر فيهـــا .

الرقابة على الاسعار فى الاقتصاديات الزراعية المعاصرة

من هنا يتجلى الاختلاف التركيبى والوظيفى من الرقابة على الاسعار من وجهة المساواة فى الدخل الزراعى ، والرقابة من وجهة استخدام المـــوارد .. فكل منهما متناقض مع الاخر . فلا مكان فى الاقتصاد الاشتراكى لتحقيق التوازن بين الزراعيين وغير الزراعيين عن طريق الرقابة على الاسعار ، وفى نظام الملكية الفردية فلا مكان للاستخدام الاقصى للموارد ، لان المستهلكين لا يملكون الارض ملكية جماعة ويوجهون الزراعة لتحقيق أقصى انتاج ممكن ، وانما الرقابة على الاسعار يقصد بها تحقيق التوازن بين دخول المزارعين وغير المزارعين .

وهذا التناقض بين نظامى الرقابة يمكن تلخيصه فى أن هذين النظامين لا يمكن تطبيقها فى وقت واحد ، لان الانتاج الزراعى لا يمكن أن يكون رأسماليا واشتراكيا فى نفس الوقت .

وقد ظهرت مدرسة للاقتصاد الزراعى ، تقول باستخدام الرقابة عـــلى الاسعار كنظام لتحقيق الكفاية فى الانتاج الزراعى .

وسنكتفى باثبات النقط الاساسية فى انكار هذه المدرسة :

١ ـ أن تحقيق الكفاية فى استخدام الموارد الزراعية يجب أن يكون هدف الرقابة على الاسعار .

٢ ـ وأن العلم السابق بالاسعار يجب أن يكون مرشدا للفـــلاحين فى استخدام مواردهم ، كخطوة أولى نحو الكفاية فى الانتاج .

٣ ـ وان الكفاية لها مبررها الاقتصادى والسياسى ، لتحقيق أقصى ربح ممكن للمزارعين وأقصى انتاج ممكن للمستهلكين .

٤ ـ وان العلم السابق بالاسعار يتفق مع النظام الحر للاسعار والانتاج الاقصى .

٥ ـ وان الانحراف عن تحقيق الكفاية يضير بكل من الزراعيين والمستهلكين بالنسبة للدخل الصافى وللناتج ..

٦ ـ وان عدم التأكد من الاسعار يضير بكل من المنتجين والمستهلكين ، المنتجين من ناحية مدى عملياتهم وحجم دخولهم وأرباحهم ، والمستهلكين من ناحية كمية وتركيب ناتج مزارعهم ٠

٧ ـ وان حل مشكلة التوزيع للدخول يتحقق عن طريق اجراءات التوزيع للدخل ٠

وسنتعرض لهذه الافكار ومدى صحتها فى الخلاصة الاتية :

١ ـ ان تحقيق الكفاية فى الانتاج انما يتطلب ملكية جماعية ، ولا يمكن أن يتبع فى اقتصاد قائم على الملكية الفردية ٠

٢ ـ أن العلم السابق بالاسعار اذا استخدم لتحقيق الكفاية ، انما يمزق التركيب الرأسمالى للزراعة ، باستبعاد القرارات الفردية للمنتجين ، فى الوقت الذى يترك فيه الملكية الفردية قائمة ٠

٣ ـ ان تحقيق الكفاية الانتاجية خلال تحقيق أكبر ربح ممكن يتناقض مع نظام الكفاية الانتاجية الذى يقتضى استبعاد فكرة لاربح والذى يتطلب تصفية الملكية الفردية ٠

٤ ـ انه من الخطأ أن يتفق نظام المعرفة السابقة للاسعار مع تحقيق أعلى ربح ممكن ، اذ معناه أن اجراء اشتراكيا يمكن أن يفيد الرأسماليين٠

٥ ـ ان مهاجمة عدم التأكد انما هو هجوم مستتر للملكية الفردية ، ومهاجمة الانحراف عن الكفاية الانتاجية انما هو هجوم مستتر لنظام الانتاج غير الاشتراكى ٠

دكتور السيد جاب الله